الجهود المبذولة في حجية السنّة في القرن الرابع عشر الهجري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، الذي أنزل القرآن الحكيم ، وأكمل الشرع القويم ، وقال : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة : ٣] .

والصلاة والسلام على رسول الله المبعوث رحمة للعالمين ، الذي اصطفاه الله تعالى ، واختاره ، وكلّفه حمل الرسالة ، وتبليغها ، وبيانها ، والدعوة إليها ، فقال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ﴾ [المدثر : ١-٢] ، وقال تعالى : ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [المائدة : ٦٧] ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل : ٤٤] .

وبعد : فإن القرآن الكريم هو الأصل الأول في الدِّين ، والمصدر الأساسي للشرع والتشريع ، ونص في آيات عدة على تكليف الرسول ﷺ بالتبليغ والبيان ، فصدرت عنه السنّة التي تعتبر الأصل الثاني بعد القرآن ، والمصدر الثاني للأحكام تبليغاً عن الله تعالى القائل : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم : ٣-٤] .

والسنة لغة : الطريقة ، وفي **اصطلاح علماء الأصول** : « ما صدر عن رسول الله ﷺ ، من قول أو فعل أو تقرير »[1] . وتتضمن الأحكام

(١) المستصفى للغزالي : ١/ ١٣١ ، شرح الكوكب المنير للفتوحي : ٢/ ١٦١ ، ١٦٥ ، =

الشرعية بالأقوال الصادرة عن رسول الله ﷺ ، أو بالأفعال المبينة للتطبيق والتنفيذ العملي للأحكام ، أو بالتقرير لما يصدر عن الصحابة أمامه من أقوال وأفعال تتفق مع دين الله وشرعه ، فيقرهم عليها ، فتصبح كأنها صادرة عن رسول الله ﷺ ، وكل ذلك قياماً بواجب التبليغ والبيان ، فكانت السنّة المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي .

وتكفل الله تعالى بحفظ دينه ، لبقاء الإسلام حتى تقوم الساعة ، فقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] ، والذكر يشمل القرآن والسنّة ، فحفظ الله كتابه ، وسخر العلماء لحفظ سنته في الصحاح والسنن والمسانيد والمستخرجات والمستدركات وغيرها .

ولكن الكفار والمشركين والمنافقين وقفوا في وجه الإسلام ، وصوّبوا سهامهم لمصادره ، وشمروا سواعدهم للطعن به ، بدءاً من كتابه المقدس ، ورسوله المعظم ، وسنته الشريفة ، منذ أول البعثة ، وطوال التاريخ ، وحتى اليوم ، وإلى أن تقوم الساعة ، وهذا يمثل الصراع الأبدي والدائم بين الخير والشر ، والإيمان والكفر ، والحق والباطل ؛ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

ولم تسلم السنّة النبوية من ذلك ، فاتجه إليها الأعداء ، والمنافقون ، والجاهلون ، والحاقدون ، ونالوا منها بالطعن ، والتشكيك ، بل والإنكار والجحود ، وكانت أحد الحصون التي توجَّهَ إليها أعداء الله ،

= الإحكام للآمدي : ١/ ١٦٥ ، الموافقات للشاطبي : ٤/ ٢٤ ، إرشاد الفحول للشوكاني ، ص٤٢ ، الحدود في الأصول للباجي ، ص٥٧ ، السنّة ومكانتها في التشريع ، ص٦٥ ، المدخل لابن بدران ، ص٨٩ ، تسهيل الوصول للمحلاوي ، ص١٣٩ ، أصول الحديث للأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب ، ص١٩ ، أصول الفقه ، للشيخ محمد أبو النور زهرة : ٣/ ١٠٨ ، الوجيز في أصول الفقه ، لنا : ١/ ١٨٥ .

وخاصة عندنا يئسوا من النيل والتحريف والتبديل لكتاب الله تعالى ، فاتجهوا إلىٰ السنّة ليمحوا أثرها ووجودها وحجيتها ، ليبقى القرآن مجملاً وعاماً ومبهماً لعلّهم يعبثوا به ، فيضيع الإسلام ، وتنقرض مصادره وينابيعه . وكان الله تعالى لهم بالمرصاد ليردّ كيدهم ، وسخّر العلماء لحفظ السنّة رواية ودراية ، لتبقى شامخة كالجبال ، وتبقى مصدراً عذباً فياضاً طاهراً سلسبيلاً تروي المسلمين ، وتمدهم بالبيان الحقيقي الصحيح لتطبيق الإسلام وفهم القرآن .

ومن هنا ظهر الاصطلاح الأصولي : **حجية السنّة** لبيان مكانتها في التشريع ، وشمَّر العلماء سواعدهم لذلك طوال التاريخ ، وخاصة عندما أشعلت نار الحرب ، وتوجهت السهام إلى السنّة في العصور الأخيرة على يد بعض المستشرقين ، ثم ردّد شبهاتهم وأباطيلهم أذنابهم وأتباعهم وأعوانهم في ديار الإسلام ، فكان علماء الأمة لهم بالمرصاد ، فكتبوا عن حجية السنّة في القرن الرابع عشر الهجري ، بأسلوب محكم لتأكيد مكانة السنّة وحجيتها ، حتى بقيت صامدة كالشمّ الرواسي ، وبقيت الأمة ملتزمة بكتاب ربها ، وسنة نبيها ، وشريعتها السمحة ، لتبقى الراية مرفوعة ، والأمانة لدين الله ورسالته محفوظة مؤداة ، ليبلغها الجيل الحاضر سليمة صافية للأجيال القادمة ، وترتد سهام الحاقدين إلى نحورهم ، ليظفروا بالخزي والعار والشنار ، وتبقى الحقيقة شامخة ، والحق مرفوعاً ، ودين الله محفوظاً ، والواقع أبلجاً .

وإسهاماً في هذه الأعمال المجيدة ، أردت دراسة الجهود المبذولة في حجية السنّة في القرن الرابع عشر الهجري بصفة عامة ، وتقديم دراسة عن أهم الكتب التي ظهرت في هذا الخصوص ، وهو أطروحة الدكتوراه للداعية المجاهد العلامة الأستاذ الدكتور مصطفى السباعي بعنوان « السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي » ، التي نال بها المؤلف رحمه الله

تعالى ، وأسبغ عليه شآبيب رحمته ، شهادة العالمية من درجة أستاذ برتبة امتياز من كلية الشريعة بالجامع الأزهر عام ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م .

وأسأل الله التوفيق والسداد ، وعليه الاعتماد والتكلان ، والحمد لله رب العالمين .

* * *

الفصل الأول

الدراسة العامة عن حجية السنّة

وهي دراسة موضوعية شاملة عن حجية السنة ، وبيان الجهود المباركة التي بذلت فيها في القرن الرابع عشر الهجري ، وذلك في مبحثين .

المبحث الأول

حجية السنّة

اتفق العلماء على أن السنّة الصحيحة الثابتة التي صدرت عن رسول الله ﷺ بقصد التشريع والاقتداء ، حجة على المسلمين ، ومصدر تشريعي لهم ، متى ثبتت بسند صحيح ، إما بطريق القطع ، أو غلبة الظن .

واستدلوا على ذلك بأدلة جازمة قطعية كثيرة واضحة بيّنة لا تدخل تحت الحصر ، وصار عندهم يقين جازم بأنه لا فرق بين حكم ثبت بالكتاب الكريم وحكم ثبت بالسنّة النبوية ، وهذه الأدلة من القرآن الكريم ، وإجماع الصحابة ، والمعقول ، ويجمعها ثبوت العصمة للنبي ﷺ المصطفى ، والمرسل ، والمبلِّغ ، والمبيِّن عن ربه سبحانه وتعالى[1] ، فمن ذلك :

---

(١) انظر : شرح الكوكب المنير ٢/ ١٦٧ .

أولاً : حجية السنّة من القرآن الكريم :

استدلَّ العلماء على حجية السنّة بنصوص كثيرة من القرآن الكريم ، وذلك من عدة وجوه ، أهمها ما يلي :

١ـ أحال القرآن الكريم إلى السنّة بعبارة صريحة ، حيث طلب الله تعالى من رسوله أن يبيّن للناس ما أنزل الله إليهم من أحكام القرآن الكريم ، فقال عز وجل : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل : ٤٤] ، فأصبح بيان رسول الله ﷺ حجة بتكليف الله تعالى وتفويض منه .

٢ـ أمر الله تعالى بطاعة رسوله ، والطاعة تفيد الالتزام بأمر المطاع وتنفيذ طلباته[١] ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [النور : ٥٦] . فأصبح ما يصدر عن رسول الله ﷺ واجب التطبيق .

٣ـ ربط الله تعالى محبته باتباع رسوله ﷺ ، فقال تعالى : ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران : ٣١] .

قال الآمدي رحمه الله تعالى : « ومحبة الله واجبة ، الآية دلت على أن متابعة النبي عليه الصلاة والسلام لازمة لمحبة الله الواجبة »[٢] ، فتجب المتابعة على أمر مشروع من الله سبحانه وتعالى ويصبح حجة لازمة .

٤ـ قرن الله تعالى طاعته بطاعة رسوله في آيات كثيرة ، فقال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [النساء : ٥٩] ، وقال عز وجل : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْاْ عَنْهُ وَأَنتُمْ

---

(١) الرسالة ، للإمام الشافعي ، ص٣٣ .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ، له ١/ ١٦١ .

تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال : ٢٠] ، وقال تعالى : ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ [آل عمران : ٣٢] ، وجعل الله تعالى طاعة الرسول طاعة له ، فقال تعالى : ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء : ٨٠] .

فهذه الآيات الكريمة ـ وغيرها ـ تدل دلالة قاطعة على أن الله تعالى يوجب اتباع رسوله فيما شرع ، وأن الالتزام بطاعة الرسول كالالتزام بطاعة الله ، وأن تنفيذ أقوال الرسول وأوامره كتنفيذ أقوال الله وأوامره ، والانتهاء عما نهى عنه ، وأن الآية الثانية هددت ونهت وحذرت من التولي عن طاعته أو معصيته(١) .

٥ـ أمر الله تعالى برد الحكم إلى الله والرسول عند التنازع والاختلاف ، فقال تعالى : ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء : ٥٩] ، وهذا دليل على وجوب الرجوع إلى حكم الله تعالى الوارد في القرآن الكريم ، وإلى حكم الله تعالى الثابت في السنة الشريفة ، فهذا دليل قطعي على حجيتها على المسلمين للالتزام بها(٢) .

٦ـ وصف القرآن الكريم رسول الله ﷺ بصفات المشرِّع ، فقال تعالى عن رسوله : ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف : ١٥٧] ، فهذه الآية صريحة الدلالة في أن أوامر رسول الله ونواهيه شرع للمسلم ، بل وصفه الله تعالى بالعصمة في التشريع ، أي : بعدم الخطأ فيما يقوله من الأحكام ، فقال تعالى : ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم : ٣ـ٤] .

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم الأندلسي : ١/ ٨٧ .

(٢) الرسالة ، ص٧٩ ، الإحكام ، لابن حزم : ١/ ٨٧ ، ٨٨ .

٧ـ نبّه القرآن الكريم إلى مكانة الرسول التشريعية ، وحذر من مخالفة أمره ، ثم هدّد بالفتنة والعذاب لمن يخالف أمره ، قال تعالى : ﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور : ٦٣] ، وهذا يدل على وجوب اتباعه والاقتداء به والالتزام بما يصدر عنه[١] .

٨ـ أمر القرآن الكريم الأمة بالأخذ بما جاء به رسول الله ﷺ والنهي عما نهاهم عنه ، فقال تعالى : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر : ٧] ، وهذا نص صريح بحجية أوامره ونواهيه الواردة في السنّة الشريفة .

٩ـ نص القرآن الكريم أن الله تعالى أعطى نبيه محمداً ﷺ الكتاب والحكمة في آيات كثيرة[٢] ، فقال تعالى : ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾ [آل عمران : ١٦٤] ، وقال الله تعالى :

﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾ [الجمعة : ٢] .

قال العلماء : الحكمة : هي السنّة[٣] ، مما يدل على أن الله تعالى أوحاها إليه ، وأنزل معناها عليه ، وطلب منه بيانها للناس ، وتلاوتها

---

(١) الإحكام للآمدي : ١/ ١٦١ .

(٢) انظر تفصيل ذلك في : الرسالة ، ص٧٦ ، للإمام الشافعي رحمه الله تعالى ؛ الذي بيّن مكانة السنّة وحجيتها ، وفند شبه المنحرفين والمتشككين فيها بأسلوب رائع بديع لم يسبق إليه ؛ حتى سمي بناصر السنة .

(٣) الرسالة ، ص٣٢ ، ٧٨ ، جماع العلم ، للإمام الشافعي على هامش الأم : ٧/ ٢٥٠ .

عليهم ، وتعليمها لهم ليعملوا بها ويسيروا على هديها ، ويلتزموا بها كالقرآن الكريم .

١٠ـ نص القرآن الكريم على وجوب الرضا بقضاء رسول الله ﷺ وأن حكمه ملزم للمسلمين حتى في أمورهم الخاصة ، وليس لهم خيار أمامه ، فقال تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب : ٣٦] ، وكان للآية سبب خاص فالتزم به الصحابة رضوان الله عليهم ، وتكرَّر الأمر في حياته ﷺ ، ووقف الصحابة عند قضائه دون أن يحيدوا عنه قيد أنملة[١] ، مما يؤكد دلالة الآية ، ووجوب العمل بها والالتزام فيها ، ثم تأكد ذلك بما يلي .

١١ـ نفى القرآن الكريم الإيمان عمن يرفض المثول لقضاء رسول الله ﷺ ، أو يسخط عليه ، ولا يستسلم له ، أو لا يقبله ، فقال تعالى : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء : ٦٥] ، ووصم الله تعالى من يصد ويعرض عن الرسول ﷺ أنه منافق[٢] ، فقال تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء : ٦١] .

١٢ـ بيّن القرآن الكريم أن من صفات الرسل عامة وجوب طاعتهم من الأمة التي أرسلوا إليها ، فقال تعالى : ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء : ٦٤] ، ونص على ذلك في شأن كل رسول خاصة ،

---

(١) أسباب النزول للسيوطي ، ص٢٩٩ـ٣٠٠ ، تحقيق الدكتور بديع السيد اللحام ، تفسير ابن كثير : ٣/ ٤٨٩ ، طبع عيسى الحلبي ، بلا .ت ، محاسن التأويل ، للقاسمي : ١٣/ ٤٨٦٠ ، التفسير المنير : ٢٢/ ٢٦ .

(٢) الإحكام لابن حزم : ١/ ٩١ .

فقال تعالى : ﴿ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٠٧﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾ [الشعراء : ١٠٧ـ١٠٨] ، ومحمد ﷺ رسول أمين ، وهو أحد الرسل الذين يجب طاعتهم .

١٣ـ خاطب القرآن الكريم الأمة واعظاً ومرشداً بأنه جعل لهم رسول الله أسوة وقدوة لمن يبتغي تطبيق شرعه ، ويطمع في رضوان الله ، فقال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ [الأحزاب : ٢١] ، والقدوة يجب اتباعها ، والأسوة يجب السير على هداها ، وخاصة إذا كانت نبياً مصطفى ، ورسولاً مجتبىً ، ومن أولي العزم ، وأفضل خلق الله تعالى .

هذه النصوص القرآنية ـ وغيرها كثير ـ برهان ودليل قاطع على حجية السنّة ، واعتبارها مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي ، وأن الأحكام الواردة في السنّة الصحيحة تشريع إلـهي واجب الاتباع[١] .

ثانياً : إجماع الصحابة :

أجمع صحابة رسول الله ﷺ في حياته ، وبعد وفاته على وجوب اتباع سنته والعمل بها ، والالتزام بما ورد فيها من أحكام ، وتنفيذ ما فيها من أوامر ، والانتهاء عما فيها من نواهٍ .

وكان الصحابة رضوان الله عليهم لا يفرّقون بين الأحكام المنزلة في

---

(١) علم أصول الفقه ، خلاف ، ص٣٩ ، وقد توسعنا بالاستدلال بنصوص القرآن الكريم ليكون بين يدي المسلم ، وغير المسلم ، مجموعة من المعاني الواضحة القاطعة للرد على الشبهة التي يثيرها بعض الملحدين والحاقدين في دعوى ترك السنّة والاكتفاء بالقرآن الكريم والاحتكام إليه فقط ، ويكفي في الاستدلال وإقامة الحجة دليل واحد ، أو آية واحدة ، ولكن أردنا أن يزداد المؤمن إيماناً ، وييستيقن الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون ، أما الجاحد المنكر فهو مجرد معاند ، ولن ينفعه شيء حتى لو رأى الحق بأم عينيه .

القرآن الكريم ، والأحكام الصادرة عن رسول الله ﷺ ، ولذلك قال معاذ رضي الله عنه : « إن لم أجد في كتاب الله قضيت بسنة رسول الله ﷺ»[١] ، بل كان الصحابة رضوان الله عليهم يتوقّفون في مفهوم كتاب الله حتى يسألوا رسول الله ﷺ عن مراد الله ، وبيان مجمل القرآن الكريم ، وتوضيح معناه ، وتخصيص عامه ، وتقييد مطلقه ، وتأكيد أوامره ، والأمثلة كثيرة في حياته ، وبعد وفاته ، وذلك أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلي وابن عباس وابن مسعود وزيد ومعاذ وغيرهم من الصحابة ، كانوا إذا أعوزهم أمر ، أو نزل بهم حادث ، أو وقعت بينهم قضية ، أو تعرضوا لقضاء أو فتوى ، بحثوا عن الحكم في القرآن الكريم ، فإن لم يجدوا فيه ، بحثوا عن ذلك في السنّة ، ويمموا وجوههم للبحث عن الحديث ، وسأل بعضهم بعضاً عمن يحفظ عن رسول الله ﷺ في ذلك شيئاً ، وقد تعددت الأحوال[٢] ، ولم يستنكر واحد منهم ذلك ، وسار على هذا المنوال التابعون ، وأجمع عليه العلماء من بعدهم حتى يومنا هذا[٣] .

فدلّ عمل الصحابة وإجماعهم ، وإجماع التابعين ، وإجماع علماء الأمة ، على أن السنّة حجة كاملة ، ومصدر تشريعي واجب الاتباع متى صح نقلها عن رسول الله ﷺ .

---

(١) هذا الحديث أخرجه أبو داود (٢/ ١٧٢) ، والترمذي (٤/ ٥٥٧) ، وأحمد (٥/ ٢٤٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٠) ، والدارمي (١/ ٦٠) ، والبيهقي (١/ ١١٤) . وانظر : جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ٦٩) ، طبقات ابن سعد (٢/ ٣٤٧) ، جامع الأصول (١٠/ ٥٥١) ، إعلام الموقعين (١/ ٢٢١) ، أخبار القضاة لوكيع (١/ ٩٨) ، تلخيص الحبير (٤/ ١٨٢) .

(٢) انظر كتابنا : تاريخ القضاء في الإسلام ، بحث مصادر القضاء ، ص١١٧ وما بعدها ، طبع دار الفكر ـ دمشق ـ ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م ، السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، السباعي ، ص٤١٢ .

(٣) انظر : إرشاد الفحول ، للشوكاني ص٣٦ .

ثالثاً : المعقول :

ثبتت حجية السنة عقلاً من عدة وجوه ، أهمها :

١ـ إن القرآن الكريم فرض على الناس فرائض مجملة كالصلاة ، وشرع لهم أحكاماً عامة كالشورى ، وأخبرهم عن واجبات كثيرة كبر الوالدين وطاعة أولي الأمر ، ولم يبين القرآن الكريم تفصيل هذه الفرائض والأحكام والواجبات ، ويستحيل عقلاً استنباط ذلك وكيفيته إذا أراد المكلف المخاطب بالقرآن الكريم أن يؤدي هذه الفرائض ، وينفذ تلك الأحكام ، ويرضي ربه بالواجبات ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا الزَّكَوٰةَ ﴾ ، ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ [الحج: ٣٩] ، وغير ذلك كثير وكثير ، فجاء رسول الله ﷺ فبيَّن هذا الإجمال بالسنّة القولية والعملية ، لما منحه الله تعالى من سلطة البيان الذي هو تكليف إلـهي له ، فقال تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل : ٤٤] ، فيوجب العقل المجرد الرجوع للسنة والاحتجاج بها ، وإلا جمد ، ووقف حائراً مرتبكاً أمام تطبيق القرآن الكريم .

٢ـ كان رسول الله ﷺ ترجمة عملية للقرآن الكريم ، وكانت أعماله وأفعاله صورة حية للأحكام الواردة في كتاب الله تعالى ، وكانت أوصافه وأخلاقه تنفيذاً واقعياً لأوامر الله تعالى ، وقد سئلت السيدة عائشة رضي الله عنها عن خُلُق رسول الله ﷺ فقالت: «وكان خُلُقه القرآن»[1] . وكان رسول الله ﷺ يتمثَّل كلام ربه ، ويلتزم رضاه ، ويسير على الصراط

---

(١) هذا الحديث رواه مسلم (٦/ ٢٦) ، وأبو داود (٢/ ٤٠٠) ، وأحمد (٦/ ١٨٨) ؛ عن عائشة رضي الله عنها .

المستقيم ، بل كان أول من ينفذ أحكامه ، وخير من يطبّق كتابه ، فكانت سنته وسيرته تطبيقاً عملياً لأحكام القرآن الكريم ، وبياناً واقعياً للناس عن صورة الإسلام الصحيحة الكاملة[١] .

فلا جرم أن تكون أقواله وأفعاله وكل ما يصدر عنه موافقاً لحكم الله تعالى ، وأن تكون بالنسبة للمسلمين مصدراً رئيساً لمعرفة الأحكام الشرعية نصاً واجتهاداً واستنباطاً واستدلالاً ، وهذا ما يقتضيه العقل السليم ، والفكر القويم .

٣ـ إن وظيفة رسول الله ﷺ أن يبلغ الناسَ كتابَ الله تعالى ، ثم يبينه لهم ، فبلغ القرآن الكريم بنصه وحرفه ، ونقله عن جبريل إلى أمته ، أما البيان فهو بالأقوال والأفعال التي صدرت عن رسول الله ، وهي السنّة ، وقد ثبتت عصمة الرسول ﷺ في الأمرين معاً ، وتكفل الله تعالى أن يحفظ الذكر ، والقرآن الكريم لا يحفظ حقيقة إلا بحفظ بيانه ، وهو السنة ، فيوجب العقل أن تكون السنّة حجة واجبة الاتباع والتطبيق ، ودلّ ذلك على أن السنّة بأقسامها الثلاثة (القولية والفعلية والتقريرية) واجبة الاتباع متى صحَّ صدورها عن رسول الله ﷺ ، وأنها حكم شرعي واجب التنفيذ ، ومصدر تشريعي للأمة في استنباط الأحكام[٢] .

قال حجة الإسلام الغزالي رحمه الله تعالى : « وقول رسول الله ﷺ حجة لدلالة المعجزة على صدقه ، ولأمر الله تعالى إيّانا بابتاعه ، ولأنه لا ينطق عن الهوى »[٣] .

---

(١) انظر : فقه السيرة ، للشيخ الداعية محمد الغزالي ، ص٣٦ .

(٢) قال إسحاق بن راهويه رحمه الله تعالى : « من بلغه عن رسول الله ﷺ خبر يقر بصحته ، ثم ردَّه بغير تقية (اجتهاد) فهو كافر » . وأيد ابن حزم رحمه الله تعالى كلام إسحاق في الكفر ، انظر : الإحكام ، ابن حزم : ١/ ٨٩ .

(٣) المستصفى ، له : ١/ ١٢٩ .

وإن القرآن الكريم والشريعة جاءتنا عن طريق رسول الله ﷺ ، وهو المبلّغ عن ربه ، وهو المبيّن لكتاب الله ، وهو المكلف الأول عن التطبيق والتنفيذ ، فكان لزاماً على المسلمين اتباع أوامره ونواهيه وسائر سنته وبيانه وتطبيقه بموجب العقل .

فرع أول : حجية السنّة من السنّة :

بعد أن ثبتت حجية السنّة بنصوص القرآن الكريم ، وإجماع الصحابة ، وإجماع المسلمين ، والمعقول نورد بعض الأدلة من السنّة للاستئناس على حجيتها والاعتماد عليها[١] ، وأن رسول الله ﷺ أكّد هذه الحجيّة بأقواله وأفعاله وأحاديثه وسنته ، فقال عليه الصلاة والسلام : « **تركتُ فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنتي** »[٢] ، وقال ﷺ : « **ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه** »[٣] ، وهذا المثل هو السنّة[٤] ، وقد أوتيها من الله تعالى الذي آتاه القرآن الكريم ، وعندما بعث رسولُ الله ﷺ معاذَ بن جبل إلى اليمن قال له : « **كيف تقضي إن عرض لك قضاء ؟** » قال : أقضي بكتاب الله ، قال : « **فإن لم يكن في كتاب الله ؟** » قال : فبسنة رسول الله ، قال : « **فإن لم يكن في سنة رسول الله ؟** » قال : أجتهد رأيي ولا آلو ، فضرب رسول الله ﷺ على

---

(١) هذه الأدلة لمجرد الاستئناس ، وليست لإقامة الحجة ، لأنه لا يصح أن نحتج على الشيء بنفسه ، فنقول : السنّة حجة لما ثبتت في السنّة .

(٢) هذا الحديث رواه الحاكم في المستدرك .

(٣) هذا الحديث رواه أبو داود (٣/ ٥٠٥) ، وأحمد (٤/ ٣٣١) ، والترمذي ، وابن ماجه عن المقداد بن معد يكرب رضي الله عنه ، وانظر : معالم السنن للخطابي : ٧/ ٧ .

(٤) روى الأوزاعي عن حسان بن عطية قال : وكان الوحي ينزل على رسول الله ﷺ ويحضره جبريل بالسنّة التي تفسر ذلك . تفسر القرطبي : ١/ ٣٩ .

صدره ، وقال : « **الحمد لله الذي وفّق رسولَ رسولِ الله لما يُرضي الله ورسوله** »[١] .

فرع ثان : شُبَهُ إنكار السنّة :

عندما ضاق الكفار بالإسلام ، ونفذ صبر أعداء الله عن تحمّل انتصار الإسلام وثباته وانتشاره ، وخلت عقولهم وأيديهم عن معارضة القرآن الكريم والطعن به ، لجؤوا إلى الهدم عن طريق السنّة ، وسلطوا شكوكهم على الحديث ، ووجهوا سهامهم على حجية السنّة ، وتعرضت السنّة للإنكار في القرن الثاني الهجري من بعض الفرق الضالة المارقة من الدّين ، واحتجوا بشبه واهية ضعيفة ، وحاولوا الاعتماد على بعض الآيات القرآنية لتأويلها حسب هواهم ، وتحميلها ما لا تحتمل ، مثل قوله تعالى : ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾ [الأنعام : ٣٨] ، وقوله تعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النحل : ٨٩] ، وقالوا : لا حاجة للسنة ، لأن القرآن بيّن كل شيء ، ولم يفرط في أمر من الأمور ، وبالتالي فلا حاجة للسنة ، ولا حجية لها ، وليست مصدراً تشريعياً للأحكام[٢] ، وأضافوا إلى حجتهم الحديث الذي ينكر استقلال السنة بالتشريع ، وأن ما ورد فيها يجب عرضه على كتاب الله ، فإن لم يوجد في القرآن فيجب ردّه ، ونسبوا الحديث إلى ثوبان رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ قال :

---

(١) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي وأحمد والدارمي والبيهقي ، وسبق بيانه .

(٢) جماع العلم للإمام الشافعي ، مطبوع مع الأم : ٧/ ٢٥٠ ، المدخل إلى مذهب أحمد ، ص٩٠ ، الوسيط في أصول الفقه الإسلامي ، ص٢٤٨ ، الموافقات : ٤/ ١١ ، أصول السرخسي : ١/ ٢٨٣ ، ومما قاله الشافعي رحمه الله تعالى : « إن الاقتصار على الكتاب رأي قوم لا خلاق لهم ، خارجين عن السنّة ، إذا عولوا على ما بنيت عليه من أن الكتاب فيه بيان كل شيء ، فاطرحوا أحكام السنّة ، فأداهم ذلك إلى الانخلاع عن الجماعة ، وتأويل القرآن على غير ما أنزل الله » .

« ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله ، فما وافق كتاب الله فأنا قلته ، وإن خالف فلم أقله » .

ويرد على هذه الفئة بما يلي :

١ـ إن الآيات السابقة في حجية السنّة ترد مزاعمهم ، وتبطل حججهم ، وتفند أدلتهم ، وهي نصوص صريحة واضحة في حجية السنّة واعتبارها مصدراً تشريعياً في الأحكام .

٢ـ إن الآيتين الكريمتين اللتين استندوا إليهما لا تدلان على هذا الفهم ، وإن القرآن تبيان لكل شيء بما ورد فيه من أحكام ، وبما أشار إليه من مصادر ، وما تضمنه من قواعد عامة ، وأحكام مجملة بيّنتها السنّة .

٣ـ أما حديث ثوبان فهو موضوع ، وضعته الزنادقة ، كما قال يحيى بن معين رحمه الله تعالى وعبد الله بن مهدي رحمه الله تعالى[١] ، وقال الشافعي رحمه الله تعالى : ما رواه أحد عمن يثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير ، وهذا الحديث نفسه إذا عرض على كتاب الله فإنه يخالفه[٢] في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر : ٧]، وقوله : ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء : ٨٠]، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٣١] .

٤ـ يقول رسول الله ﷺ : **« يوشك أن يقعد الرجل متكئاً ، يحدِّث الناس بحديث من حديثي ، فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله ، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه ، ألا وإن ما حرَّم رسولُ الله مثل ما حرَّم الله »**[٣] .

---

(١) السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، ص٩٩ .

(٢) إرشاد الفحول ص٣٣ ، المدخل إلى مذهب أحمد ، ص٩٠ .

(٣) هذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد والحاكم عن المقداد بن معد يكرب .

٥ـ قال رسول الله ﷺ : « ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني يومي هذا . . » الحديث[١] .

ولا تزال السنّة تتعرض لهجمات الملحدين والمستشرقين والمارقين من الدِّين الذين يسعون لهدم الإسلام عن طريق السنّة متناً وسنداً[٢] ، ولكنَّ الله تعالى سخّر الأئمة والعلماء والمخلصين لرد كيد الكائدين ، وتزييف دعواهم وصيانة السنّة من كل دخيل ، وبقيت السنّة ـ وستبقى ـ خالصة من كل شائبة ، نقية من كلّ تحريف[٣] ، تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] .

* * *

(١) هذا الحديث أخرجه مسلم : ١٧/ ١٩٧ .

(٢) انظر كتاب : السنّة ومكانتها في التشريع ، للدكتور مصطفى السباعي رحمه الله تعالى ، وكتاب السنّة قبل التدوين ، للأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب .

وسأل ضمام بن ثعلبة رسول الله ﷺ عن الصلاة والزكاة والصوم والحج ، وكان يقول له : آلله أمرك بهذا ؟ فيقول : « نعم » . رواه البخاري ومسلم . والبيهقي : ٤/ ٣٢٥ ، وانظر : المجموع النووي : ٧/ ٧٥ .

(٣) من ذلك : كتاب « أضواء على السنّة المحمدية » للشيخ محمد أبو رية ، ورد العلماء عليه بكثرة وإسهاب ، وأهم الردود : كتاب « ظلمات أبي رية أمام أضواء السنّة المحمدية » للشيخ محمد عبد الرزاق حمزة ، وكتاب « الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء السنّة ، من الزلل والتضليل والمجازفة » للعالم المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، والكتب الثلاثة مطبوعة بمصر ، الأول بدون تاريخ ، والثاني بالمطبعة السلفية ـ ١٣٧٩هـ . والثالث بالمطبعة السلفية ١٣٧٨هـ .

المبحث الثاني
عرض للدراسات المبذولة عن حجية السنة في القرن الرابع عشر الهجري

لقيت السنة النبوية طوال التاريخ الإسلامي عناية فائقة تتناسب مع أهميتها ومكانتها ومنزلتها في الإسلام ، وعند المسلمين .

وحظيت السنة النبوية بعناية خاصة في القرن الرابع عشر الهجري في جميع المجالات ، والتخصصات وعلوم الحديث ، لأسباب كثيرة ، أهمها ثلاثة :

١ـ **الصحوة العلمية الإسلامية المباركة** ، وخاصة في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري ، لاستيقاظ المسلمين من غفوتهم ، وخروجهم من تحت الاحتلال ، ونير الاستعمار ، وفتح كليات الشريعة وأصول الدين والدعوة ، وإنشاء الجامعات الإسلامية ، والمعاهد الدينية ، والمدارس الشرعية .

٢ـ **الهجمة الشرسة من معظم المستشرقين على الإسلام والمسلمين عامة ، وعلى السنة خاصة** ، وذلك طوال القرون الثلاثة الأخيرة ، ثم نشرت ، وترجمت ، ونقلت للمسلمين ، ودرست لهم إما في البلاد الغربية التي قصدها المسلمون ، وإما في البلاد الإسلامية ذاتها التي غزاها الفكر الغربي الاستعماري ، أو فتحت أبوابها أمام الغربيين والمستغربين في الجامعات والمستشفيات والمعاهد والمؤسسات والوزارات ، فدسّوا السمّ في عقل الفكر الإسلامي المستغرب ، وشاع ذلك وانتشر ـ وللأسف ـ في ديار الإسلام والمسلمين ، وخاصة في القرن الرابع عشر الهجري عن طريق الإعلام والغزو الفكري ، مما دعا العلماء والدعاة والمصلحين

والغيورين على دينهم وفكرهم من مختلف الاختصاصات للوقوف في وجههم ، والرد عليهم ، وكشف أباطيلهم ، وإثبات حجية السنة ومكانتها .

٣ـ **التقنية العلمية المعاصرة** في المطابع والكتب والأشرطة والأقراص المرنة والإنترنت ، مما فتح المجال لطباعة كتب السنة ونشرها ، وخزنها ، واختزانها ، ووضعها في الأقراص الممغنطة (السيديات) ، وظهرت دراسات جمة في خدمة السنة النبوية عامة ، وفي حجيتها خاصة .

وكانت الجهود المبذولة في حجية السنة في القرن الرابع عشر على مستويات متعددة ، وبأساليب مختلفة ، وضمن دراسات متنوعة ، نعرض جانباً منها في هذا المبحث .

قال الشافعي : (أجمع العلماء أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد) ، كما نقل عنه : (إذا صح الحديث فهو مذهبي ، واضربوا بقولي عُرْض الحائط) .

أولاً ـ دراسات عامة :

تضمن كثير من الدراسات الإسلامية المعاصرة موضوع السنة النبوية عامة ، وحجيتها ومكانتها خاصة ، ونذكر نماذج وأمثلة لها ، منها :

١ـ **أهداف التشريع الإسلامي** : للدكتور محمد حسن أبو يحيى ، عميد كلية الشريعة بالجامعة الأردنية . دار الفرقان ـ عمان ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م (٧٤٠ صفحة) .

القسم الأول : مصادر التشريع الإسلامي ، الفصل الثاني : السنة النبوية (ص٥٩ـ٧٠) التعريف بالسنة ، حجية السنة ، أقسام السنة ، منزلة السنة في القرآن الكريم .

٢ـ الإمام الشافعي في مذهبيه القديم والجديد ، دكتور أحمد نحراوي عبد السلام الإندونسي ، بلا دار نشر ، ط١ ـ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م (٧٤٤ صفحة) .

أصول الإمام الشافعي ، السنة (٢٣٢ـ٢٤١) .

ثانياً ـ بحوث عن السنة عامة ، فيها حجية السنة :

١ـ السنة النبوية ، حقيقتها ، مكانتها عند المسلمين : الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي ، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع ـ دمشق ـ سلسلة بين الأصالة والمعاصرة ، ١٩٩٧م .

٢ـ السنة النبوية الشريفة ، حقيقتها ومكانتها عند المسلمين : الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي ، سلسلة بين الأصالة والمعاصرة ، رقم ٣١ . نشر دار المكتبي ـ دمشق ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م (٤٨ صفحة) .

ويتضمن العناوين التالية : حقيقة السنة ، أنواعها ، مكانة السنة أو حجيتها عند المسلمين ، أدلة حجيتها من القرآن والسنة ، الحاجة المتعينة إلى السنة ، السنة وحي أو في حكم الوحي ، عصمة النبي ﷺ للإلزام بالسنة في عصر النبي ﷺ ، سنة الصحابة ، سنة آل البيت .

٣ـ فقه السنة النبوية . الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي ، سلسلة بين الأصالة والمعاصرة ، رقم ٣٢ ، نشر دار المكتبي ـ دمشق ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م (٤٨ صفحة) .

ويتضمن أفعال الرسول ﷺ عند أصوليي الحنفية ، التعارض بين الفعلين ، أحاديث الأحكام والأسس التي تراعي في تحليلها القواعد المرعية في فهم الحديث وتحليله ، قواعد فقه الحديث ، منزلة السنة بالنسبة للقرآن الكريم ، نوع الحكم المستفاد من السنة ، شروط العمل بخبر الآحاد عند الحنفية ، الزيادة على النصّ .

٤ـ صيحة مزيفة : لا داعي للسنة النبوية ، رد على هذه الشبهة . إعداد محمد هاني الشعال (دبلوم في الفقه المقارن) . دار أفنان ـ دمشق ـ ٢٠٠١م (٤٦ صفحة من الحجم الصغير) .

وبدأ الباحث بمقدمة (ص٣) ، ثم كلمة للعالم محمد أسد (ص٧) ، ثم معنى السنة (ص٨) ، والسنة مصدر تشريعي مستقل (ص١٠) ، ومعنى حجية السنة (ص١٢) ، وحجية السنة ضرورة دينية (ص١٥) ، وبعض شبهات منكري حجية السنة والرد عليها (ص٢٦) ، والسنة وحجية خبر الآحاد (ص٣٣) ، وبعض شبهات مفكري حجية خبر الآحاد والرد عليهم (ص٣٧) ، والخاتمة (ص٤٠) ، ثم المصادر والمراجع والفهرس .

وهو بحث متواضع ، وفيه تتبع واستفادة من الكتب والمصادر .

٥ـ دفاع عن السنة النبوية الشريفة ، الدكتورة عزيّة علي طه . دار العلم ـ الكويت ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م (١٥٨ صفحة) من الحجم الوسط ، ويتضمن البحث ما يلي : من الأخطاء الشائعة حول أحاديث الآحاد ، وجهود المحدثين في تأويل مختلف الحديث ، وصور من افتراءات المستشرقين على السنة النبوية ، من افتراءات المستشرقين حول الرحلة في طلب الحديث ، صور من افتراءات المستشرقين حول موطأ الإمام مالك ، والإمام الزهري ، والإمام الشافعي ، ومسند أحمد ، ومسند أبي داود ، والإمام مسلم .

ثالثاً ـ كتب أصول الفقه :

لا يوجد كتاب كامل في علم أصول الفقه ، صُنِّف في القرن الرابع عشر الهجري ، إلا وتعرَّض لبحث السنة النبوية ، باعتبارها أحد مصادر الفقه الإسلامي ، وأن المصادر أو الأدلة أحد الأبواب الخمسة الرئيسية

لعلم أصول الفقه[١] ، ولذلك فلا يمكن لكتاب أصولي عرض علم أصول الفقه كاملاً إلا وبحث السنة إما بحثاً موسعاً مستفيضاً بما يزيد عن خمسين صفحة ، وإما بحثاً موجزاً مختصراً من ثلاث صفحات إلى خمسين صفحة ، لبيان تعريف السنة ، وأقسامها ، وحجيتها ، وتقسيماتها من حيث السند ، ومكانتها في التشريع ، سواء من حيث المنزلة ، والدرجة ، ومراتبها بالنسبة للقرآن الكريم تأكيداً ، وبياناً ، وإضافة ، ونسخاً ، بالإضافة إلى الكتب المصنفة في مصادر التشريع خاصة في القرن الرابع عشر الهجري .

ولا يمكن الإحاطة بجميع الكتب المصنفة في علم أصول الفقه في القرن الرابع عشر الهجري[٢] ، وإنما نكتفي بأهمِّها مع تحديد الصفحات والعناوين التي عرضت فيها ، فمن ذلك :

١ـ **أصول الفقه** ، الشيخ محمد الخضري . دار الحديث ـ القاهرة ـ بلا . ت .

السنة (ص٢٥٠ ـ ٢٨٤) التعريف والسند ، حجية السنة ، التعبد بخبر الآحاد ، نسبة السنة إلى الكتاب ، ورتبة السنة متأخرة عن رتبة الكتاب في الاعتبار ، السنة راجعة في معناها إلى الكتاب .

٢ـ **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي** ، الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي ، عميد كلية الشريعة ، جامعة الشارقة ـ دار الخير ـ دمشق ـ ط١ ـ

---

(١) موضوعات علم أصول الفقه هي : المصادر أو الأدلة ، الحكم الشرعي ، الدلالات ، الاجتهاد ، التعارض والترجيح ، انظر كتابنا : الوجيز في علم أصول الفقه الإسلامي : ١/٢٩ .

(٢) انظر على سبيل المثال فهرس المصادر والمراجع لبعض هذه الكتب ، لمعرفة غالب كتب أصول الفقه المصنفة في القرن الرابع عشر الهجري (الوجيز في أصول الفقه الإسلامي ، للباحث : ١/٥١٣ ، ٢/٤٥٦) .

الجـزء الأول ، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م (٥٤٦ صفحـة) الجـزء الثـانـي : ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م (٤٧٩ صفحة) .

الباب الأول في مصادر التشريع الإسلامي ، المبحث الثاني : في السنة الشريفة (ص١٨٣ ـ ٢٢٦) تعريف السنة وأقسامها ، حجية السنة وإنكارها ، تقسيم السنة ، مكانة السنة (منزلتها ، درجتها ، مراتبها) .

٣ـ **علم أصول الفقه** ، للأستاذ الدكتور محمد الزحيلي ، دار القلم ـ دبي ـ ط ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م (٣٨١ صفحة) .

الفصل الخامس : الأدلة الكلية للأحكام ، أو مصادر التشريع الإسـلامـي . . ، ثـانيـاً : السنـة (ص٤٩ـ٥١) تعـريفهـا ، حجيتهـا ، أقسامها ، مكانتها .

٤ـ **علم أصول الفقه** ، للأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف . دار القلم ـ دبي ـ ط١٤ ـ ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م (٢٣٦ صفحة) .

القسم الثاني : الأدلة الشرعية . . ، السنة (ص٣٦ ـ ٤٦) .

٥ـ **أصول الفقه** ، للشيخ محمد أبو زهرة دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ بلا . ت ـ (٣٣١ صفحة) .

السنة (ص٨٢ ـ ٨٩) تعريفها ، حجيتها ، روايتها وأقسامها ، مقام السنة في الكتاب ، أقسامها بالنسبة للقرآن ، أفعال الرسول ﷺ .

٦ـ **أصول الفقه الإسلامي** ، للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي ، دار الفكر ـ دمشق ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م (جزءان ١٢٣٠ صفحة) .

الباب الثالث : مصادر الأحكام الشرعية (١/ ٤١٥) ، المبحث الثاني : السنة الشريفة (١/ ٤٤٩ـ٤٨٥) تعريفها ، أقسامها ، حجيتها ، منزلتها بالنسبة للقرآن ، العمل بخبر الآحاد ، والمرسل ، أفعال النبي ﷺ ، تعارض أقواله وأفعاله .

٧ـ **الوجيز في أصول التشريع الإسلامي** ، الدكتور محمد حسن هيتو . مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط٣ ـ ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م (٥٩٥ صفحة) .

الكتاب الثاني : السنة (ص٢٧٩ ـ ٣٥٩) تعريفها ، حجيتها ، استقلالها بالتشريع ، الأفعال ، الأخبار .

٨ـ **تسهيل الوصول إلى علم الأصول** ، الشيخ محمد عبد الرحمن عيد المحلاوي الحنفي القاضي (١٩٢٠م) ، طبع مصطفى البابي الحلبي ـ مصر ـ ١٣٤١هـ (٣٤٣ صفحة) ويتضمن :

الباب الثاني : مباحث السنة (ص١٣٩ ـ ١٦٦) وفيه الوحي في حقه نوعان ، عصمة الأنبياء ، قوله ﷺ ، اتصال الحديث ، شروطه ، أنواعه بحسب السند ، والعمل بخبر الآحاد ، شروطه ، الطعن في الحديث ، حكم فعله ﷺ .

٩ـ **الأصول العامة للفقه المقارن** ، العلامة محمد تقي الحكيم . دار الأندلس ـ بلا مكان ، ولا . ت ، ويتضمن : القسم الثاني : السنة (ص١١٩ـ٢٥١) تعريفها ، حجيتها ، سنة الصحابة وآل البيت ، الطرق القطعية إلى السنة ، الطرق غير القطعية (خبر الآحاد ، الشهرة) ظنيها ، السنة وكيفية الاستفادة منها ، السنة كلها تشريع ، السنة والكتاب .

١٠ـ **اللباب في أصول الفقه** ، صفوان عدنان داوودي ، وعنوانه الفرعي : كتاب يقدم علم أصول الفقه بثوب جديد ومنهج ميسر مفيد . دار القلم ـ دمشق ، دار البشير ـ جدة ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .

ويتضمن : الأصل الثاني : السنة (ص١٩٩ ـ ٢٢٦) تعريفها ، وثبوتها ، وخبر الواحد ، ورتبة السنة ، والسنة غير التشريعية ، وأفعال النبي ﷺ .

١١ـ **أصول الفقه** ، محمد أبو النور زهير ، أربعة أجزاء ، مقرر على

طلبة كلية الشريعة بجامعة الأزهر ، مطبعة دار التأليف بمصر ـ بلا تاريخ .

ويتضمن الجزء الثالث : الكتاب الثاني : السنة (ص١٠٨ـ١٧٧) ، وفيه : الأفعال ، عصمة الأنبياء ، تعارض القول مع الفعل ، الأخبار وأقسامها ، العمل بخبر الواحد ، مدلول الخبر ، فروع ذكرها الإسنوي ، مسائل في لفظ الخبر) .

١٢ـ **أصول الفقه الإسلامي** ، الدكتور الشيخ زكي الدين شعبان ، أستاذ الشريعة بكلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ط٣ ـ ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨م (٤٤٧ صفحة) .

المبحث الثاني : السنة (ص٥٥ ـ ٨٦) تعريفها وأنواعها ، موازنة بين الكتاب والسنة من ناحيتي الثبوت والدلالة ، حجية السنة ، منزلة السنة من الكتاب العزيز في الاحتجاج ، وبالنسبة للأحكام الواردة فيهما ، حكم أفعال الرسول ﷺ .

١٣ـ **أصول الفقه** ، الدكتور الشيخ محمد زكريا البرديسي ، رئيس قسم الشريعة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ط٣ ـ ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م (٤٨٠ صفحة) .

ـ السنة (ص١٨٥ـ٢١١) أقسامها ، العمل بخبر الواحد ، أفعال الرسول ﷺ ، منزلة السنة في الاستدلال .

رابعاً ـ كتب عن حجية السنة :

وهي كتب خاصة في حجية السنة ومكانتها ، وهي كثيرة ، نشير إلى أهمها دون بيان مضمونها تفصيلاً ، لأنها تتضمن حصراً حجية السنة ومكانتها ومنزلتها في التشريع ، ومنها :

١ـ **حجية السنة ومصطلحات المحدثين وأعلامهم** ، عبد المتعال

محمد جبري . مكتبة وهبة ـ القاهرة ـ طبعة أولى ـ ١٩٨٦م ، ويقع الكتاب في (١٣٢ صفحة) .

٢ـ **دراسات أصولية في السنة النبوية** ، محمد إبراهيم الحفناوي ، وأهمها حجية السنة ومكانتها في التشريع . مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢م ، ويقع الكتاب في (٣٧٣ صفحة) وأهم بحث أصولي للسنة يعرض حجيتها ، ومكانتها في التشريع .

٣ـ **السنة في مكانتها وفي تاريخها** ، الدكتور الشيخ عبد الحليم محمود ، شيخ الجامع الأزهر . دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ ١٩٩٨م ، ويقع الكتاب في (١١١ صفحة) .

٤ـ **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي** ، الأستاذ الدكتور مصطفى حسني السباعي . دار الوراق ـ بيروت + دار النيربين ـ دمشق ـ الطبعة الثالثة ـ ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م ، ويقع الكتاب في (٥٢١ صفحة) ، وخصصنا له دراسة خاصة .

٥ـ **منزلة السنة من الكتاب** ، محمد سعيد منصور . مكتبة وهبة ، القاهرة ، الدار السودانية ، الخرطوم ـ ط١ ـ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م (٦٧٩ صفحة) ، التمهيد عن الكتاب الكريم (ص١١ـ١٢٥) ، موافقة السنة وتوكيدها للكتاب (ص١٢٥ ـ ٣٣٨) ، دور السنة في بيان القرآن وتفسيره (ص٣٣٩ـ٤٦٦) ، مرتبة السنة في التشريع الإسلامي (ص٤٦٧ـ٥٠٢) ، أثر الخلاف في منزلة السنة من الكتاب في الفروع الفقهية (ص٥٠٣ـ٥٥٤) ، الفهارس (ص٥٦٥ ـ ٦٧٩) .

٦ـ **دفاع عن السنة** ، ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين ، وبيان الشبه الواردة على السنة قديماً وحديثاً ، وردها رداً علمياً صحيحاً ، ويليه : الرد على من ينكر حجية السنة ، للشيخ الدكتور عبد الغني

عبد الخالق ـ الدكتور الشيخ محمد بن محمد أبو شهبة . مكتبة السنة ، القاهرة ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م (٥١٠ صفحات) .

وتضمن الكتاب مقدمة وثلاثة أقسام : القسم الأول (ص١١) في الدفاع عن السنة ، ونقد إجمالي لكتاب « أبي رية » وسيرة أبي هريرة ، والقسم الثاني (ص٣٥٣) في بعض الشُّبَه الواردة على السنة قديماً وحديثاً ، وردها رداً علمياً صحيحاً ، وتشكيك المستشرقين ببعض الأحاديث والرد عليها ، والقسم الثالث (ص٣٩٦) في بيان الشبه التي أوردها بعض من ينكر حجية السنة والرد عليها للدكتور عبد الغني عبد الخالق، ثم الخاتمة (ص٤٩٩)، والفهرس التحليلي (ص٥٠٠ـ٥١٠).

والكتاب غزير المعلومات ، وفيه تتبع لكثير من الشبه والافتراءات التي وردت عن السنة ، ومناقشتها ، والرد عليها ، وكثرة الأمثلة للرد عليها .

٧ـ **مكانة السنة في الإسلام** ، الدكتور محمد أبو زهو ـ دار الكتاب العربي ، القاهرة ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م (١٤٠ صفحة من الحجم العادي) .

ويتضمن خطبة الافتتاح والتعريف بالسنة ، والعمل بها ، وأنها تبين القرآن ، وشبه المنكرين لحجية السنة ، وردها ، وشبه المنكرين لوجوب العمل بخبر الواحد ، وحملة السنة وروادها ، ومطاعن أعداء الإسلام في الصحابة ، وسيرة أبي هريرة والمطاعن فيه وَرَدَّهَا ، ومفتريات أخرى لأعداء الإسلام ، وبيان موقف الأئمة وبعض العلماء من السنة .

٨ـ **حجية السنة ومصطلحات المحدثين وأعلامهم** : عبد المتعال محمد الجبري ، مكتبة وهبة ـ القاهرة ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م (١٣٢ صفحة) .

ويتضمن مقدمة (ص٥) ، والفصل الأول (ص٧) في التعريف بعلوم الدين وجمع السنة ، وجوب العمل بالسنة (ص٢٧) ، الرد على منكري حجية السنة (ص٤٠) ، دفاع الصحابة عن تطبيقات السنة (ص٥٠) ، الفصل الثالث (ص٦٣) عن طرق التحمل والأداء ورموز الرواية ، الفصل الثالث (ص٨٣) عن الآحاد والتواتر والمشهور ، المقبول منها والمردود ، الفصل الرابع (ص١٤٩) تصحيح الحديث والكشف عنه وتخريجه ، الفصل الخامس (ص١٦١) ، أعلام المحدثين .

وذكر الباحث في المقدمة (ص٥) : أن « هذه الرسالة في مصطلحات المحدثين ، والتعريف بعلوم الحديث التي ينبغي أن يتبحر فيها محبو الاجتهاد ، كما أنها زاد لمن يواجهون منكري الاحتجاج بالسنة بعد وفاة الرسول ﷺ » .

واستعرض الباحث أمرين يتعلق بموضوعنا :

الأول : وجوب العمل بالسنة (ص٢٧) ، وذلك في صفحتين ، مستدلاً بالآيات الكريمة والسنة النبوية على حجية السنة .

والثاني : الرد على منكري حجية السنة (ص٤٠) ، وذلك في صفحتين فقط ، معتمداً على ما نقله الإمام الشافعي في « الأم » في عرض حجج منكري السنة ، وردّه عليها في كتابه (جماع العلم المطبوع مع الأم : ٧/ ٢٥٠) ، وما أفرده عن ذلك في « الرسالة » ، ثم نقل تفسير آية ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾ من تفسير القرطبي (١/ ٣٩ ، ٦/ ٤٢ ، ١٠/ ١٦٤ ، ١٠٩) وما رواه الأوزاعي عن حسان بن عطية قال : « كان الوحي ينزل على رسول الله ، ويحضره جبريل بالسنة التي تفسر ذلك » ، وما وراه سعيد بن منصور عن مكحول قال : « القرآن أحوج إلى السنة من

السنة للقرآن » ، وقول الإمام أحمد : « السنة تفسر الكتاب وتبينه » ، ونقل قول مطرف بن عبد الله بن الشخير (من جامع بيان العلم ٢/ ١٩١) : « لا تحدثونا إلا بالقرآن » فقال : « والله ما نريد بالقرآن بدلاً ، ولكنا نريد من هو أعلم به منا » .

٩ـ حجية السنة ، للعلامة عبد الغني عبد الخالق (١٩٠٨ـ١٩٨٣م)، نشر دار القرآن الكريم ـ بيروت ، عن الطبعة الأولى بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ألمانيا الغربية ـ شتوتغارت ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م (٥٩٨ صفحة) .

وهي رسالة دكتوراه من الجامع الأزهر في أصول الفقه سنة ١٩٤٠م ، وقال الدكتور طه جابر العلواني في تقديمه (ص٥) : « أهم ما كُتب عن السنة في هذا القرن على الإطلاق » ، ثم ذكر أسباب الكتابة في الموضوع بظهور بدعة التفلت من السنة ، والتخلُّص من الأحكام الثابتة فيها ، والبعد عن أضوائها وأنوارها (ص١٣) ، ونقل (ص١٧) ما قاله الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي : « إن هذه الرسالة كتاب عظيم الأثر على دراسات السنة والحديث وعلومه في سائر أنحاء الدنيا ، وهو لا يزال قادراً على تغيير مجرى الدراسات المعاصرة والمنتظرة في السنة ، ورد الكثير من الشبهات المثارة حولها . . » .

ويتضمن الكتاب مقدمة أولى (ص٤٣) في معاني السنة ، ومقدمة ثانية (ص٨٥) في عصمة الأنبياء ، والباب الأول (ص٢٤٥) في بيان أن حجية السنة ضرورة دينية ، وأنه لم يقع فيها خلاف بين المسلمين قاطبة ، والباب الثاني (ص٢٧٨) في بيان أدلة حجية السنة ، وهي سبعة ، والباب الثالث (ص٣٨٣) في بيان السنة التي أوردها بعض من ينكر حجية السنة ، والرد عليها ، والخاتمة (ص٤٨٣) في مباحث تتعلق بحجية السنة ، ثم الفهارس (ص٥٤١ ـ ٥٩٨) .

١٠ـ دفاع عن الحديث النبوي ، وتفنيد شبهات خصومه . للأساتذة : محب الدين الخطيب (رئيس تحرير مجلة الأزهر) ، وسليمان الندوي (كبير علماء الهند) ، ومصطفى السباعي (رئيس المحكمة بدمشق) . نشر زكريا علي يوسف ، القاهرة ـ بدون تاريخ (١٤٤ صفحة من الحجم العادي) .

ويتضمن كلمة مهمة للناشر ، ثم كلمات إجمالية (ص٨ـ١٦) للأستاذ محب الدين الخطيب ، عن حرص الصحابة على الحديث والتثبت منه وروايته ، وقوة حافظة العرب ، ثم كلمة الأستاذ الدكتور محمد يوسف موسى (ص١٧ـ٢٤) عن منزلة السنة من الكتاب ، ولطم من تجرأ على رد الأحاديث في القديم والحديث بأدلة دامغة ، لإثبات حجية السنة ، ثم كلمة السيد سليمان الندوي (ص٢٥ـ٣٥) عن حاجة الإسلام إلى الحديث النبوي ، وأن أحاديث الآحاد متى صحت روايتها فلا مفر من العمل بها ، ثم كلمة الشيخ أحمد شاكر (ص٣٣ ـ ٣٨) عن أبي هريرة ، وما نزه به صاحب الكتاب الخبيث ، وما دافع به عنه أهل الحديث ، ثم الكلمة التفصيلية (ص٤١ـ١٠٢) للدكتور مصطفى السباعي ، ثم كلمة للدكتور طه حسين (ص١١٣ ـ ١١٦) ينقد فيه الكتاب الخبيث ، ثم كلمة الأستاذ الدكتور محمد أبو شهبة (ص١١٦) في تدليس صاحب الكتاب الخبيث ، (والمراد كتاب : أضواء على السنة المحمدية ، للشيخ محمود أبو رية) ، ثم كلمة الناشر (١٣١ ـ ١٣٨) للوقوف في وجه هذه الطائفة التي تطعن بالسنة مع الدفاع عن أبي هريرة ، ودفع شبهات المانعين للاحتجاج بالسنة ، وأخيراً بحث ابن القيم (ص١٣٩) في أن السنة تستقل بالأحكام ، وذكر عشرات الأحكام التي جاءت في السنة دون القرآن في جميع نواحي الشريعة من عبادات ومعاملات ، فإذا تركناها فلا يبقى إسلام .

١١ـ كتب أخرى :

ـ **القرآنيون** ، وشبهاتهم حول السنة ، إلـٰهي بخش ، خادم حسين ، مكتبة الصديق / الطائف ـ ١٩٨٩م .

ـ **المستشرقون والسنة** ، سعد المرصفي ـ مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ـ ١٩٩٤م .

ـ **دفاع عن السنة** ، محمد محمد أبو زهو ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ـ ١٩٦٠م .

ـ **منزلة السنة في الإسلام** ، وبيان أنه لا يستغنى عنها ، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ الدار السلفية ـ الكويت ـ ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .

ـ **وجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة** ، علي خشان ، د . ن ـ بيروت ـ ١٩٦٠م .

ـ **ظاهرة رفض السنة وعدم الاحتجاج بها** ، الدكتور صالح أحمد رضا ، نشر جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية ـ الرياض ـ ١٩٨٦م .

* * *

الفصل الثاني

دراسة خاصة عن حجية السنة

بعد التقديم السابق عن حجية السنة عامة ، وسرد لبعض الكتب والبحوث والدراسات التي تناولت السنة ، لبيان مكانتها المهمة ، ومنزلتها الرفيعة ، وحاجة المسلمين إليها ، أقدم دراسة خاصة ومتواضعة عن أحد الكتب التي تناولت حجية السنة وهو كتاب (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي) للدكتور مصطفى السباعي ، والذي يعتبر مع كتاب (حجية السنة) للشيخ الدكتور عبد الغني عبد الخالق ، أهم كتابين على الإطلاق ظهرا في القرن الرابع عشر للهجرة لبيان مكانة السنة في الشريعة ، وأهميتها في الإسلام[1] ، والكتابان رسالتان للدكتوراه من الجامع الأزهر ، وتمتازان بالعمق العلمي ، والإخلاص في البحث ، والتحليل الدقيق ، والحجج القوية ، وتمتاز الأولى بالعموم والشمول

(١) قال الأستاذ أبو الحسن الندوي : « وكتاب صديقنا المجاهد الداعية مصطفى السباعي : (السنة) هو أفضل ما كتب في الموضوع وأجمعه » . وقال الأستاذ الدكتور محمد رجب بيومي : « إن الأستاذ السباعي بلغ في هذا الكتاب مبلغاً كان السابق المجلّي فيه ، حيث تبعه كثير من الباحثين حين لمسوا سلامة المنهج وقوة الاستنتاج ، ووضوح الدليل » . ثم قال : « وهذا نجاح لا يتحقق إلا بتوفيق كبير من الله ، فهو الملهم إلى الصراط المستقيم » وكان العلماء والباحثون عالة على الكتاب والاستفادة من بحوثه ومعلوماته وعمقه ، وأحياناً انتحاله وسرقة المعلومات عنه دون إحالة (انظر : مصطفى السباعي ، زرزور ، ص٣٦٠) .

حسب عنوانها ، فعرضت مباحث السنة عامة وما يتعلق بعلومها ، ثم حجيتها ، وتمتاز أيضاً بعرض شبه المستشرقين ، وتتبع أقوالهم وآرائهم ، والرد عليها بإسهاب وعمق ، وتتميز الثانية بالدراسة الأصولية الفقهية المعمَّقة .

ونخصص دراستنا عن كتاب الأستاذ الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله تعالى ، ونقدِّم نبذة مختصرة جداً عن حياته وسيرته الشخصية والعلمية ، ثم نقوم بدراسة وتقويم لكتابه ، أو أطروحته ، لعرض ما فيها ، ولبيان مقتضب عن قيمتها ، وذلك في مبحثين .

* * *

المبحث الأول

ترجمة العالم المجاهد مصطفى السباعي

إن حياة العلامة الداعية ، والمجاهد بالسيف والسنان ، والفقيه المجدد ، تحتاج إلى دراسات مطولة ، وبحوث مخصصة ومعمَّقة ، ولا يتسع المجال لعرضها هنا ، ولذلك نقدم مقتطفات سريعة للتعريف بحياته وشخصيته وعلمه وعلومه ومكانته[1] ، لتكون مجرد تقديم للمبحث الثاني عن كتابه القيم المفيد ، ونعرض ذلك في فقرات متتالية .

---

(١) كتب الأخ المفضال الأستاذ الدكتور عدنان زرزور كتاباً في سلسلة (أعلام المسلمين) رقم (٨٢) ، بعنوان (مصطفى السباعي ، الداعية المجدد) ويقع في ٥٥٠ صفحة من الحجم الوسط ، وطبعته دار القلم ـ دمشق ـ ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م ، وهو دراسة معمقة ، ووافية إلى حد ما ، وصرح أنه بقي لديه الكثير ، ويختزن معلومات أخرى إضافية ، فأضافها ، وأصدرها في كتاب كبير ، ومجلد عظيم بعنوان (مصطفى السباعي ، الداعية المجاهد ، والفقيه المجدد) ويقع في ٥٨٤ صفحة من الحجم العادي ، وطبعته أيضاً دار القلم ـ دمشق ـ طبعة مزيدة ومنقحة ـ ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م ، وكان الجهد مباركاً ، والدراسة معمقة ، والتحليل دقيقاً ، مع التتبع لسرد حياة الشيخ رحمه الله تعالى ، ثم سرد كفاح الشيخ ونضاله ومشاركته في الجهاد الإعلامي والسياسي والقتالي ، وكان الدكتور زرزور ـ حفظه الله ورعاه ، وشفاه وعافاه ، ونفع بعلمه وفضله ـ كأنه يؤرِّخ للدعوة الإسلامية في مصر وسورية خاصة ، وللعالم الإسلامي والدعاة فيه عامة في القرن الرابع عشر الهجري ، وسوف أعتمد على الكتاب الثاني حصراً .

١ـ اسمه ونسبه ونشأته :

هو مصطفى بن حسني السباعي، ولد بحمص سنة (١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م)، وهو سليل أسرة عريقة ، وبيت علمي منذ مئات السنين ، وكان أبوه فقيهاً ، ويُحضره مجالس العلم وحلقات الفقه ، ثم وجهه إلى دراسة علوم الشريعة ، وبخاصة دراسة الفقه المقارن ومسالك الأئمة في اجتهادهم[١] .

٢ـ طلبه للعلم :

نشأ الشيخ المجاهد في مدينة حمص ـ وسط سورية ـ وأخذ العلم والفقه والقرآن أولاً على يد والده رحمه الله تعالى ، ثم التحق بالمدرسة المسعودية الابتدائية ، ثم انتقل إلى الثانوية الشرعية بحمص (إعدادي وثانوي) ، وتخرج منها سنة ١٩٣٠م ، وكان في أثناء دراسته الثانوية قد اطلع على مجلة (الفتح) التي كان يصدرها الداعية المصلح محب الدين الخطيب بالقاهرة ، فتأثر بها ، وتفتحت آفاقه السياسية منها ، واطلع على حاضر العالم الإسلامي .

وكان السباعي رحمه الله تعالى شغوفاً بالقراءة والمطالعة الكثيرة ؛ التي أدَّت إلى نجاحه الباهر ، وتفوقه الملموس على أقرانه على مقعد الدراسة ، حتى اعتلى منبر المسجد الجامع الذي كان أبوه يتولى الخطابة فيه ، فظهرت مواهبه الجمة ، وأفقه الواسع ، ونظرته البعيدة[٢] .

وانتسب في حمص إلى جماعة (الرابطة الدينية) ، ثم ألف جمعية سرية لمقاومة مدارس التبشير الأجنبية التي أنشئت بمساعدة الانتداب

---

(١) مصطفى السباعي ، زرزور ، ص١٠٣ .
(٢) مصطفى السباعي ، زرزور ، ص١١١ .

الفرنسي على سورية ، وتولى توعية الشباب والطلاب والآباء ، كما توجه إلى الإصلاح الديني ، ومحاربة البدع والخرافات المنسوبة للإسلام ، وفوق كل ذلك بدأ في مقارعة الاستعمار الفرنسي بخطبه ومحاضراته دون أن يعبأ بالأحكام العرفية وأوامر المفوض السامي الفرنسي ، فألقي القبض عليه ودخل السجن لبضعة شهور[١] .

بعد خروجه من السجن توجَّه إلى مصر والتحق بالدراسة بالأزهر عام ١٩٣٣م في كلية الشريعة ، تخصص في الفقه والأصول ، ولم يمضِ عليه عام بالأزهر حتى صار المعبِّر والمتحدث عن حاجات الطلبة غير المصريين ، وبيان مطالبهم في الأزهر الجديد ؛ الذي كان في عهد التطوير والتجديد للانتقال إلى نظام الكليات ، وكتب في الصحف ، وألقى خطاباً ، وقاد مظاهرة ضخمة ضد الاحتلال البريطاني ، فألقي القبض عليه وأودع السجن مدة ، كما اتهمته القيادة البريطانية عام ١٩٤١م بتشكيل مسيرة لتحريض المصريين على الثورة ، وقبضت عليه ، وسجنته أربعة أشهر ، ثم استمر في كتابة المقالات العلمية والمحاضرات والخطابات طوال وجوده بمصر .

وألف السباعي رحمه الله تعالى مع بعض زملائه الأزهريين لجنة باسم (لجنة الشؤون الإسلامية بالأزهر) في أوائل عام ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م ، لرفع صوت الأزهر عالياً بالدفاع عن الإسلام وتشريعه ، وتتبع نهضات المسلمين وأخبارهم[٢] .

وتابع السباعي في مصر خطبه ومقالاته ودفاعه عن الإسلام والمسلمين ، وتحريضه على المحتلين في مصر وسورية ، وسائر البلاد

---

(١) مصطفى السباعي ، زرزور ، ص١١٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص١١٧ وما بعدها .

الإسلامية ؛ وخاصة فلسطين ، ويكتب بنفسه المنشورات في ذلك .

وعاد الداعية العلامة إلى سورية ليتابع الدعوة والجهاد ، والمشاركة في الحياة السياسية ، لمدة سبع سنوات ، ثم عاد إلى مصر والأزهر حتى نال درجة العالمية (الدكتوراه) في الفقه والأصول وتاريخ التشريع ، وكانت رسالته بعنوان (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي) التي سنتولى دراستها في الفصل الثاني ، وفرغ منها في شهر رجب ١٣٦٨هـ/ الموافق شهر أيار (مايو) ١٩٤٩م ، ثم ناقشها في ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٦٩هـ/ الموافق ١٢/ ٤/ ١٩٥٠م ، ثم رجع إلى عرينه في سورية ليتابع أعماله المجيدة[١] .

٣ـ نشاطه في الدعوة وأعماله :

كان السباعي رحمه الله تعالى يتمتَّع بمواهب جمة ، منها الموهبة القيادية الشابة ، وكان مغرماً بجماعة (رابطة شباب محمد ﷺ) بحلب ، وحضر مؤتمراتها ، و(جميعة الشبان المسلمين) بدمشق ، وأصبح السباعي رحمه الله تعالى يتولى قيادة العمل الإسلامي بسورية ، لما يتمتع به من روح دعوية ، وبُعد سياسي ، وإصلاح اجتماعي وفكري وثقافي ، متأثراً بالشهيد حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين بمصر ، مع التركيز على قضية فلسطين ، ومشاركة السباعي رحمه الله تعالى في الجهاد والقتال بنفسه في محاربة اليهود والمحتلين ، ثم شارك في السياسة بسورية ، وانتخب لمجلس البرلمان ، وكان له تأثير بارز عند وضع الدستور السوري لعام ١٩٥٠[٢] .

---

(١) المرجع السابق ، ص١٢٣ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ، ص١٤٩ وما بعدها .

ولما عاد إلى سورية قبل مناقشة الدكتوراه ؛ قاد شباب محمد وجماعة الإخوان المسلمين بسورية ، وكان العلامة السباعي يشارك في عدة نشاطات أثناء دراسته بمصر وسورية ، ثم خاض معركة الجهاد في فلسطين عام ١٩٤٨م ، تم ترشّح لانتخابات الجمعية التأسيسية (البرلمان) سنة ١٩٥٠م ، عن مدينة دمشق ، وصار عضواً فيها ، وفي أثنائها ناقش رسالته للدكتوراه ، ثم عمل محاضراً في كلية الحقوق بجامعة دمشق .

وفي عام ١٩٥٤م ، عمل على افتتاح كلية الشريعة بجامعة دمشق ، وصار عميداً لها ، ثم بقي أستاذاً فيها حتى وافته المنية عام ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م .

٤ـ إنتاجه العلمي :

كان العلامة السباعي رحمه الله تعالى نابغة في فكره ، ومجلياً في كتاباته وقلمه ، وخطيباً مِصْقَعاً في المساجد والمناسبات ، وتحت قبة البرلمان ، وكتب عشرات المقالات في الصحف والمجلات منذ نعومة أظفاره في سورية ، ثم تابع كتاباته الفكرية والسياسية والثقافية والدينية في المجلات والصحف أثناء وجوده في مصر ، ثم بعد عودته إلى سورية ، وكان شاعراً صادق العاطفة ، وكان إنتاجه العلمي غزيراً ، وهو :

١ـ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، وهي أطروحة للحصول على الدكتوراه من الجامع الأزهر ، وناقشها عام ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م ، وهي أول كتبه ، وطبعت عدة طبعات ، وسنفردها بالدراسة .

٢ـ من روائع حضارتنا .

٣ـ أخلاقنا الاجتماعية .

٤ـ عظماؤنا في التاريخ .

٥ـ شرح قانون الأحوال الشخصية السوري (ثلاثة أجزاء) .

٦ـ المرأة بين الفقه والقانون .

٧ـ دعوة الإسلام واقعية لا خيال .

٨ـ هذا هو الإسلام ، (جزءان) .

٩ـ هكذا علمتني الحياة (قسمان : الاجتماعي والسياسي) .

١٠ـ أحكام الصيام وفلسفته .

١١ـ اشتراكية الإسلام .

١٢ـ السيرة النبوية (دروس وعبر) .

١٣ـ القلائد من فرائد الفوائد (مختارات من كتب التراث) .

١٤ـ العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في التاريخ .

١٥ـ كتب لم يكملها ، وهي : النظام الاجتماعي في الإسلام ، وقانون النفقات في الفقه الإسلامي أو في الإسلام ، والمسألة المالية من نصوص الحديث النبوي من الكتب الستة وغيرها[1] ، وكل كتاب يحتاج إلى دارسة خاصة .

٥ـ وفاته :

أدى الداعية المجاهد والفقيه المجدد فريضة الحج مرتين في شبابه ، عامي ١٣٦٤هـ ، ١٣٧١هـ ، وقام في عام ١٣٧٥هـ بزيارة الحجاز والحرمين مع بعثة من كلية الشريعة وطلابها بجامعة دمشق ، ثم حلّ به المرض العضال بعد صراعه السياسي في انتخابات ١٩٥٧م نتيجة تآمر

(١) مصطفى السباعي ، زرزور ، ص٣٥٧ ، ٣٧٦ .

المنافقين مع الأحزاب العلمانية بسورية واللعب الانتخابية ، وازداد به الشوق مع الآلام المبرحة لأداء الحج وزيارة الحرمين ، وغادر دمشق إلى المدينة المنورة في ٢٣/ ١١/ ١٣٨٣هـ ، الموافق ٥/ ٤/ ١٩٦٤م ، وخفف الله عنه المرض بشكل مذهل في هذه الرحلة المباركة التي دوَّن بعض انطباعاته عنها ، ووعد بإكمال ذلك ، ولكن وعد الله المحتوم كان سابقاً ، وتوفي رحمه الله تعالى يوم السبت الواقع في ٢٧/ ٥/ ١٣٨٤هـ ، الموافق ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٤م ، ولم يتجاوز التاسعة والأربعين من العمر ، وشيعت جنازته في اليوم التالي بعشرات الآلاف من بيته إلى جامع بني أمية الكبير ، ثم دفن في مقبرة باب الصغير بدمشق التي تضم أجساد الصحابة والتابعين ، وألقيت القصائد والكلمات في تأبينه عند الدفن ، وبعد ذلك في مدرج جامعة دمشق ، وعند مرور سنة على وفاته ، رحمه الله رحمة واسعة ، وأجزل الله مثوبته ، وأنزل شآبيب الرحمة على قبره ، وجمعنا معه ومع النبيين والصديقين والشهداء ، وحسن أولئك رفيقاً ، وله مآثر جمّة يعجز القلم عنها ، وتحتاج إلى دراسات ومجلدات ، لأنه فارس العصر للقرن العشرين أو القرن الرابع عشر الهجري[1] .

* * *

(١) مصطفى السباعي ، زرزور ، ص٥٢٩ وما بعدها .

المبحث الثاني

دراسة وتقديم لكتاب المرحوم السباعي
(السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي)

يعدّ هذا الكتاب أهم الجهود المبذولة في خدمة السنّة النبوية في القرن الرابع عشر الهجري ، للجهد الجبار الذي بُذل فيه ، وأنه أطروحة دكتوراه من الجامع الأزهر ، وأنه صدر من أبرز الأعلام في هذا القرن ، وكان حلقة في سلسلة إنتاجه الطيب المبارك ، وكتاباته المشهورة في الصحف والمجلات ، وتمثَّل فيه الجهاد العلمي في إثبات الحق والرد على المستشرقين والحاقدين وأعداء الإسلام ، وحمل مشعل النور والحق أمام الجيل ، ولذلك نقدِّم عنه هذه الدراسة .

أولاً : توصيف الكتاب :

١ـ يقع الكتاب في ٥٢١ صفحة من القطع العادي في طبعته الثالثة بدار الورّاق ودار النيربين بدمشق وبيروت ، عام ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م ، وسبق ظهوره في طبعته الثانية بالمكتب الإسلامي ـ بيروت ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م ، في ٤٤٨ صفحة ، مع مقدمة وتمهيد وملحقين ، وطبع لأول مرة في الطبعة الأولى عام ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م ، ونشرته مكتبة دار العروبة بالقاهرة مطبعة المدني بمصر ، وكان الكتاب قد خرج رسالة للأستاذية قبل مناقشتها في الأزهر على الآلة الكاتبة بالقاهرة في ٦ رجب ١٣٦٨هـ ، الموافق ٤ أيار (مايو) ١٩٤٩م .

٢ـ يتألف الكتاب من إهداء ، ومقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة أبواب ، وخاتمة ، وملاحق ، وأهم المراجع ، وفهرس المحتوى .

وأضيف في الطبعة الثالثة صورة مصورة (فوتوكوبي) من قسمين ، الأعلى صورة طلب إلى شيخ الجامع الأزهر من خمسة سطور ، يطلب فيها المؤلف رحمه الله تعالى الحصول على تصديق يثبت نجاحه في شهادة العالمية من درجة أستاذ في الفقه والأصول عام ١٩٥٠م بدرجة ممتاز ، والقسم الأسفل صورة من ستة أسطر من مدير إدراة الامتحانات ، ومعتمدة أصولاً ، تفيد نجاح المؤلف بالشهادة أمام اللجنة المؤلفة لمناقشة الرسالة بتاريخ ١٣٦٩/٦/٢٤هـ الموافق ١٩٥٠/٤/١٢ ، وتصديق المجلس الأعلى للأزهر .

والإهداء (ص٥) من المؤلف إلى والده حسني السباعي رحمه الله تعالى ؛ مشيداً بفضله وعلمه ودعوته وأثره عليه ، ثم كتب الشيخ الأستاذ زهير الشاويش الذي نشر الطبعة الثانية حاشية في أسفل الصفحة يذكر فيها نبذة مختصرة عن حياة العالم الوالد ، وبعض مآثره في الدعوة .

ثم جاءت (ص٧) **مقدمة الطبعة الثانية** بقلم أستاذنا الدكتور محمد أديب صالح كتقريظ موجز للكتاب ، مع بيان أهمية الكتاب الذي ملأ فراغاً كبيراً في ميدان مكانة السنّة ، مبيناً عكوف المؤلف رحمه الله تعالى على تنقيحه وزيادة التعليقات عليه ؛ حتى وافته المنية غفر الله له ، فأضاف ملحقين للرسالة ، ووعد بملحق ثالث حالت وفاته دون إنجازه .

والمقدمة (ص١١) تشير إلى اضطراب النظم العالمية ، وثبات العقيدة الإسلامية التي يجب الرجوع إليها ، مع سعة مصادر الشريعة للتطبيق ، ثم إشارة إلى تعرض السنّة للهجوم ، ومساهمة المؤلف رحمه الله تعالى في الرد على ذلك عام ١٣٥٨هـ ؛ ما دفعه لاختيار هذا

الموضوع أطروحة للبحث ، مع بيان خطة الرسالة ، وأرّخ الانتهاء من الرسالة بالقاهرة في ٦/ ٧/ ١٣٦٨هـ ، الموافق ٤/ أيار (مايو) ١٩٤٩م .

والتمهيد (ص١٥ـ٦١) هو مقدمة للطبعة الأولى ، مبيناً العوامل التي حالت دون نشر الكتاب بعد مناقشة رسالته ، والظروف الصعبة التي كتبت بها الرسالة بإيجاز ، وأنها تحتاج إلى التوسع ، ولم تتح الأيام القاسية التي عاشها في الدعوة والعمل الإسلامي لتحقيق هذه الأمنية ، حتى انتشر كتاب (أضواء على السنّة) لمحمود أبي رية ؛ وما فيه من افتراءات ؛ فألحَّ الأصدقاء على طبع الرسالة لتكون رداً عليه ، فدفعها للطبعة الأولى كما كتبها مع إضافة تعليق موجز على بحث أبي هريرة ؛ تنويهاً لافتراءات أبي رية عليه ، ثم عرض في التمهيد بعض الملاحظات على كتاب أبي رية بأسلوب علمي رصين ؛ تكشف الخبايا وترد المطاعن المستمدة من مصادر هزيلة ، وآراء للمستشرقين الذين قابل بعضهم السباعي في أوربة ، وناقشهم في آرائهم ورد عليهم .

والباب الأول (ص٦٣) في معنى السنّة ونقلها وتدوينها ، وفيه أربعة فصول ، **الأول** (ص٦٥) في معنى السنّة ، وتعريفها ، وموقف الصحابة منها ، **والثاني** (ص٩٢) كيف نشأ الوضع في السنّة ؟ ومتى ؟ وأين ؟ وفيه مباحث ، **والثالث** (ص١٠٨) في جهود العلماء لتنقيتها وتصحيحها ، لمقاومة حركة الوضع ، ثم استطرد في بيان الموضوع وعلاماته ، **والرابع** (ص١٢٢) في ثمار جهود العلماء ونتائجها بالنسبة للسنة في تدوينها ، وظهور علم مصطلح الحديث ، وعلم الجرح والتعديل وسائر علوم الحديث ، وتأليف كتب في الموضوعات والوضاعين ، وكتب في الأحاديث المشتهرة على الألسنة مع الأمثلة لكل ذلك .

والباب الثاني : (ص١٤٥) في الشبه الواردة على السنّة في مختلف العصور ، وفيه سبعة فصول ، **الأول** (ص١٤٧) عن السنّة مع الشيعة والخوارج ، **والثاني** (ص١٥٢) عن السنّة مع المعتزلة والمتكلمين ، **والثالث** (ص١٦٥) عن السنة مع منكري حجيتها قديماً ، **والفصل الرابع** (ص١٧٦) عن السنة مع منكري حجيتها حديثاً ، فذكر أدلتهم وشبههم ، ثم ردها ، **والفصل الخامس** (ص١٩٠) عن السنّة مع منكري حجية الآحاد ، **والفصل السادس** (ص٢١١) عن السنّة مع المستشرقين ، وتوسَّع في ترجمة الإمام الزهري ومكانته في التاريخ (ص٢٣٢) ، ثم عاد إلى مناقشة أدلة المستشرقين (ص٢٥٣) ، **والفصل السابع** (ص٢٦٤) في السنّة مع بعض المتكلمين حديثاً للرد على ما كتبه أحمد أمين في (فجر الإسلام) ، مع ذكر نبذة حول أبي هريرة ، ووقفة مع أبي رية لمناقشة تهمه وافتراءاته على أبي هريرة .

والباب الثالث (ص٤٠٩) في مرتبة السنّة في التشريع ، وفيه ثلاثة فصول ، **الأول** (ص٤١١) في مرتبة السنّة مع الكتاب ، **والفصل الثاني** (ص٤٢١) كيف اشتمل القرآن على السنّة ، **والفصل الثالث** (ص٤١٩) في نسخ السنّة بالقرآن ، والقرآن بالسنّة .

والخاتمة (ص٤٣٥) في تراجم الأئمة الأربعة في المذاهب الفقهية ، ثم أئمة الحديث أصحاب الكتب الستة مع التعريف الموجز بكتبهم . .

والملاحق (ص٤٩٥) وتتضمن أمرين : **الأول** (ص٤٩٧) متى نسد هذه الثغرة (الطعن بالسنّة والتشكيك فيها والدعوة لوحدة الموقف) ؟ . **والثاني** (ص٥٠٢) بعنوان : لا يا عدو الله ، سنطاردك بالحق حتى يرغم الله أنفك ، للرد على الكتاب الثاني الذي صدر للشيخ محمود أبو رية .

ويأتي ثبت لأهم مراجع الكتاب (ص٥١٠) مرتبة موضوعياً ، ثم ألفبائياً ، وأخيراً : فهرس المحتوى (ص٥١٥) لعرض رؤوس الأقسام ، والعناوين السليمة .

ثانياً : أهمية الكتاب :

إن كتاب (السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي) في غاية من الأهمية ، لأنه تناول المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي التي يعتمد عليها المسلمون طوال التاريخ الإسلامي منذ أول البعثة ، وخلال العهود الإسلامية المتتالية ، وفي الوقت الحاضر ، وفي المستقبل حتى تقوم الساعة .

والسنّة النبوية الشريفة وإن كانت المصدر الثاني بعد القرآن الكريم ، ولكن دراستها وإثباتها ، والاعتماد عليها ، تحتل مركز الصدارة في الأهمية ، والدرجة الأولى ، وذلك لأسباب :

١ـ الظروف التي مرت بها السنّة : إن القرآن الكريم حفظ كاملاً في الصدور وفي السطور منذ لحظة نزوله ، وفي العهد النبوي ، وتوفر له الحفّاظ والكتّاب مع التدوين والحفظ والتلاوة في الصلاة وفي المساجد والبيوت والطرقات ، وفي الحل والسفر ، وهو محصور بين دفتين ، بعدد سوره وآياته وكلماته وحروفه ، فسهل حفظه والعناية به ، ومنع الزيادة أو النقص منه ، وضمن من التغيير والتبديل والتحريف .

هذه الظروف توفرت للسنة في مجملها ، أما في تفصيلاتها فلم تحظَ بها حتى وقتنا الحاضر ، ولذلك تعرضت لعوادي الدهر ، وهجوم الأعداء ، وتشكيك الحاقدين ، والنيل بها من أصحاب النفوس الضعيفة ، وحتى من عوام المسلمين ، وضعاف الإيمان ، ووصل الكيد لها بالإنكار قديماً وحديثاً .

فجاء هذا الكتاب ليكون لبنة صلبة في خدمة السنّة ، وفي مضمار ثبوتها ، وبيان أهميتها ، ومكانتها ليس في التشريع الإسلامي فحسب ، بل في الثروة البيانية ، واللغة العربية والأخلاق الإسلامية ، والعقيدة الدينية ، وفي التوثيق العلمي ، وبيان العلوم التي اختصت بها السنّة[١] .

ويكاد أن تمثل مكانة السنّة في التشريع الإسلامي أقل من سدس الكتاب ، وذلك في أربعة فصول فقط ، وهي الفصل الأول من الباب الأول : معنى السنّة وتعريفها[٢] ، وفي الباب الثاني في مرتبة السنّة في التشريع في ثلاثة فصول ؛ وهي مرتبة السنّة مع الكتاب ، وكيف اشتمل القرآن على السنّة ، ونسخ السنّة بالقرآن ، والقرآن بالسنّة[٣] .

وهذا القسم يكاد أن تكون أهميته متواضعة ، ومكررة مع ما كتبه علماء أصول الفقه ، بل وأقل قيمة علمية مما أفرده الأصوليون لذلك في الكتب المطولة ، ويعتمد هذا الكتاب عليها بشكل مباشر في نقل الآراء والأدلة ، والمناقشة ، والأمثلة ، والجديد في هذا القسم هو الجمع والصياغة والنفس العلمي الطاهر ، والتلخيص لما سبق .

أما معظم الكتاب فهو في تاريخ السنّة ، وجمعها ، وتدوينها ، وعلومها ، واستعراض جهود العلماء قديماً لمقاومة حركة الوضع (الكذب في الحديث) ، وثمار هذه الجهود التي نتجت في تدوين السنّة ، وعلم مصطلح الحديث ، وعلم الجرح والتعديل ، وسائر علوم الحديث ، مما بيّنه الباحث العلامة[٤] ، وتأتي أهميته كدرجة أعلى بكثير

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص٩٢-٣٩٧) (٤٣٥ - ٥٠٩) .
(٢) المرجع السابق (ص٦٥-٩١) .
(٣) المرجع السابق ص٤٠٩-٤٣٤ .
(٤) المصدر السابق ، ص٩٢-١٤٤ ، ويضاف إليها الخاتمة (ص٤٣٥-٤٩٤) ؛ التي =

مما سبق ، لأنه استعرض ذلك تاريخياً ، واستفاد من الدراسات والكتب والمصنفات المخصصة فيه ، ثم ترتقي الأهمية إلى الدرجات العليا في جمع واستعراض الشبه الواردة على السنّة في مختلف العصور في الباب الثاني وذلك في سبعة فصول ، وتحتل معظم صفحات الكتاب[١] ، وهي مما انفرد به الباحث العلامة رحمه الله تعالى ، وتعد أهم قسم في الكتاب ، وأميز ما فيه ، ويضاف إليها ما أضافه العلامة السباعي من التمهيد بمناسبة الطبعة الأولى[٢] ، ثم الملاحق في نهاية الكتاب في الطبعة الثانية[٣] ، وهذا ما يقودنا للسبب الثاني لأهمية البحث عن السنّة ومكانتها .

٢ـ الناحية الموضوعية : إن الهجوم الضاري على السنّة ، والشبه الكثيرة التي ألصقت بها ، والطعن والحقد الذي لحق بالحديث الشريف ، دفع العلماء لبيان مكانة السنّة عامة ، واضطرهم لإعداد القوة الكافية خاصة لرد الهجمات ، وتفرق ذلك تاريخياً ، وتفاوتت قوته على يد العلماء ، حتى وصلت قمته على يد العلامة السباعي رحمه الله تعالى ، وخاصة أنه جمع ما صدر من شبهات خلال التاريخ عن السنّة وفنَّدها وردّها ، ثم اتجه إلى الشبهات المعاصرة ، وما صدر على لسان بعض المستشرقين وأعوانهم وأتباعهم ، وكان السباعي رحمه الله مغرماً بذلك ، ومستقصياً لآرائهم ، ومتتبعاً لشبهاتهم ، ومتحدياً للقائهم والحوار معهم ومجادلتهم ، فرد الصاع صاعين ، والكيل كيلين ، وسار معهم حذو

= تحدثت على أئمة المذاهب الفقهية الأربعة ، وأصحاب الكتب الستة في الحديث ، والتعريف بكتب العشرة ، وخاصة ما يتعلق منها بالسنة والصحيحين والسنن الأربعة .

(١) المصدر السابق ، ص١٤٥ ـ ٣٨٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص١٥ ـ ٦١ .

(٣) المصدر السابق ، ص٤٩٥ ـ ٥٠٩ .

القذة بالقذة ، لينقل دعاويهم بأمانة علمية ، ثم يردها من الناحيتين المنهجية والموضوعية ، فكشف منهجهم العلمي المزيف القائم في كثير من الأحيان على التحريف ، والدسّ ، والكذب ، والافتراء ، وسوء الأدب ، وخيانة الأمانة العلمية ، وعدم الموضوعية ؛ المشحونة بالحقد والضغينة التي يترفع عنها الباحث والعالم والكاتب النزيه[1] ، ثم ردّ حججهم من الناحية الموضوعية بأسلوب علمي ، وحجج قوية ، وإقناع ملزم ، يثلج الصدر ، ويلجم الخصم ، ويفحم المفتري .

وكانت أهمية البحث الموضوعية عن السنّة النبوية هو ما امتاز به الباحث العلامة السباعي رحمه الله .

ولم يكن عنوان الكتاب هو مكانة السنّة في التشريع فحسب ، ولو كان العنوان كذلك لكان غير مطابق للمحتوى والموضوع ، لأن بحث مكانة السنّة في التشريع كان أقل من السدس بكثير ، بل جاء العنوان السنّة ، ليتناول المحتوى كل ما يتعلق بهذا الموضوع الكبير الواسع ، وخاصة في إثباتها ، وتدوينها ، وعلومها ، وما ورد عنها من دراسات وتشكيك ، وافتراءات ، لمناقشتها والرد عليها ، وإثبات الحق فيها .

ثالثاً : الجدّة :

إن الجانب الموضوعي السابق في أهمية الكتاب يمثل أيضاً جانب الجدة في البحث والعرض والمحتوى والأسلوب ، فجمع الباحث شُبه المعادين للسنة ، وفنّدها بطرق علمية لم يُسبق إليها ، حتى رسخت حججه وأدلته في الأذهان ، وترددت في جنبات المعاهد والجامعات ، ونقلت إلى ردهات الكليات ، وتناقلها الباحثون .

---

(١) انظر : صفحة ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، وخاصة قصة العلامة السباعي رحمه الله تعالى مع الدكتور علي حسن عبد القادر ، ص٣٤ .

وكما أن القائد العسكري العبقري يبحث عن مركز القوة في جبهة العدو ، ونقاط الضعف فيها ، ليضرب المركز ، ويستأصل القيادة ، ويهاجم نقاط الضعف ليمخر العباب للقلب وما وراء الجبهة ، فهذا ما فعله العلامة السباعي رحمه الله تعالى ، فكشف مركز الثقل المعادي الحاقد الداخلي بديار المسلمين ، والخارجي من وراء الحدود ، وهو التضعيف والتوهين والتشكيك بعلاّمتي السنّة أبي هريرة والزهري رحمهما الله ، وقصفه بالقذائف الحارقة ، والقنابل المدمرة ، فدك حصونهم ، وأصاب كبد الحقيقة ، وبيّن مكانة هذين العالمين ، فأبو هريرة أكثر الصحابة رواية للحديث[١] ، والزهري من أئمة التابعين في الفقه والحديث معاً ، وأحد أئمة العهد الأموي بالشام[٢] ، ثم اتجه العلامة السباعي رحمه الله إلى نقاط الضعف عند المستشرقين والباحثين الحاقدين ، وفضح عوارهم ، وأزال الحجب عن وسائلهم الخادعة التي يلبسونها باسم (المنهج العلمي) والعمل بخلافه ، وباسم الحرية والموضوعية ، وهم يصادرون حرية الآخرين ، ويتحاملون على غيرهم ،

---

(١) انظر ما جاء في الكتاب « حول أبي هريرة رضي الله عنه » ، ص٣٢٢ وما بعدها ، ومناقشة أبي رية في تهمه وافتراءاته على أبي هريرة ، ص٣٥٣ وما بعدها ، والكلمة المجملة عنه ، ص٣٨٩ ، وما أضافه العلامة السباعي رحمه الله تعالى في التمهيد عن أبي هريرة ، ص٢٣ وما بعدها ، وإشارته لكتاب الشيخ عبد الحسين شرف الدين عن أبي هريرة ، ص٢٤٠ ، وعن كتاب ابنه صدر الدين شرف الدين « حليف مخزوم » في شتم الخلفاء الراشدين ، ص٥٠٧ .

(٢) انظر ما كتبه العلامة السباعي رحمه الله تعالى عن « الإمام الزهري ومكانته في التاريخ » ، ص٢٢٢ وما بعدها وقصة العلامة السباعي مع الدكتور علي حسن عبد القادر في موضوع الزهري ، ورأي المستشرق جولدزيهر فيه ، ص٣٤ وما بعدها .

ويصرون على فرض آرائهم ، وإثبات مزاعمهم التي يقررونها سلفاً ، ثم يبحثون عمَّا يؤديها بكل حيلة ووسيلة خادعة كاذبة .

رابعاً : الأصالة :

جاء كتاب (السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي) أصيلاً بكل ما في الكلمة من معنى ، مع كل ما استفاده من غيره ماضياً وحاضراً .

وتجلت الأصالة والجدة في جانبين :

الأول : في الأسلوب الرائع الذي كتب به الكتاب ، وتميزه بالمقابلات الشخصية لعدد كبير من المستشرقين قبل كتابة الرسالة ، وبعد كتابتها ، بل بعد طبعتها الأولى مما أثبته في تمهيد الطبعة الثانية[1] ، وحواره معهم ، ومجادلتهم ، ومعرفة خباياهم ، والرد عليهم ، وكشف الزيف عندهم ، وسنعود لموضوع الأسلوب في فقرة لاحقة .

الثاني : في الموضوع : بإثبات مكانة السنّة ، وصحتها ، وتدوينها ، وحجيتها ، وكأن المؤلف أتى بنظرية جديدة في حجية السنّة ، وأقام لها الأدلة والبراهين والحجج ، وكأنه لم يسبق إلى ذلك ، فاكتست رسالته حلة الأصالة بجدارة .

وسبق أن الشافعي قام بهذا الدور في القرن الثاني الهجري حتى سُمي **ناصر السنّة** ، أو ناصر الحديث ، وجاء العلامة السباعي رحمه الله ليجدِّد هذا الإنجاز العلمي الرائد حتى يصح أن يُسمَّى في القرن الرابع عشر الهجري بأنه **ناصر السنّة الثاني** .

كما تتجلى الأصالة في إثبات القواعد والأسس والمنطلقات لبحوث

---

(١) انظر : ص٢٦ وما بعدها من التمهيد للطبعة الثانية لكتاب (السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي) .

السنّة ومكانتها في التشريع ؛ ليكون كل جانب منها أصلاً ومنطلقاً لبحث مستقل ، ودراسة مستفيضة ، وعمل علمي لاحق .

خامساً : التوثيق :

إن التوثيق العلمي للبحوث والدراسات مبدأ مقرر ، وأصيل ، ولا غبار عليه ، ومتبع لدى جميع الأئمة والعلماء والمجتهدين ، وكبار الباحثين والمؤلفين والكتّاب في التاريخ الإسلامي ، وحتى اليوم ، وله صلة مباشرة بالأمانة العلمية ، وبيان استفادة الباحث من غيره ، وما تقدَّمه من دراسات في موضوع بحثه .

ولكن صورة التوثيق ، وكيفيته ، ومداه يختلف من عصر إلى آخر ، ومن زمن إلى زمن ، ومن علم إلى علم ، ويتطور ، ويتعمَّق ، ويتَّخذ صوراً متنوعة .

وإذا وضعنا في الاعتبار ما وصلت إليه كيفية التوثيق ومداه وصوره في نهاية القرن الرابع عشر الهجري ، ونهاية القرن العشرين الميلادي ، فإننا نرى أن التوثيق في الكتاب متواضع جداً وقليل ، ويشكو من قلة المصادر والمراجع ، ويقتصر غالباً على مصدر واحد أو اثنين للفكرة[1] ، وسوف نشير إلى ذلك في الملاحظات .

وإذا أخذنا في الاعتبار ما كان عليه التوثيق في النصف الأول من القرن الرابع عشر ، والنصف الأول من القرن العشرين ، وحتى في الأربعينيات منه ، ونأخذ أول رسالة دكتوراه في الأزهر سنة ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م ، وهي بعنوان (العادة والعرف) للشيخ الدكتور الأستاذ العلامة أحمد فهمي

---

(١) انظر : ندرة المصادر ، ص٣٧ وما بعدها في ترجمة أبي حنيفة ، وص٤١٨ في ترجمة الإمام مالك التي عرضها بإيجاز شديد لأنها ليست من صلب الموضوع .

أبو سنة رحمه الله تعالى[١] ، إذا أخذنا في الاعتبار هذا المعيار ؛ فيأتي كتاب العلامة السباعي رحمه الله تعالى في القمة ، وقد توفر فيه التوثيق الكامل ، والكيفية المثالية ، والمدى الأخير في التوثيق .

وجاء توثيق المعلومات دقيقاً جداً بذكر عنوان المصدر أو المرجع ، واسم المؤلف ، وتحديد الجزء والصفحة غالباً ، مع تتبع المسائل في مظانها .

وكانت مصادر الكتاب ومراجعه أصيلة في موضوعها ، ومعتمدة عند أرباب الاختصاص ، ومتنوعة جداً حسب أبواب الكتاب وفصوله في العرض التاريخي وكتب التاريخ ، وفي السنّة والسيرة وتراجم الصحابة ، وعلوم الحديث والتفسير وكتب الأدب ، وفي كتب الرجال والتراجم ، وفي الفقه بمذاهبه المختلفة ، وفي أصول الفقه ، وفي الفقه العام والمعاصر ، والمعاجم واللغة وكتب الفهاس والطبقات . واستفاد المؤلف رحمه الله تعالى من الدراسات المكتوبة في عصره حتى من المستشرقين ، وتتبع ما كتب عن الموضوع في المجلات والندوات والمؤتمرات واللقاءات والاجتماعات الثنائية أو الجماعية ، واعتمد قليلاً على المخطوطات التي لم تكن مطبوعة وقتئذ ، ثم طبعت أخيراً ، كالمحصول للرازي ، وتاريخ دمشق لابن عساكر[٢] ، والموضوعات لابن الجوزي ، والثقات لابن حبّان ، وطبقات المحدثين للسيوطي .

وعمل المؤلف رحمه الله تعالى فهرساً لأهم مراجع الكتاب التي

---

(١) تمت مناقشتها في ٢٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٤١م ، ثم طبعت بمطبعة الأزهر سنة ١٩٤٧م ، ثم توفي صاحبها في مطلع القرن الحادي والعشرين .

(٢) صفحة ٨٩ هـ٣ ، المحصول للرازي ، ص٩٦ هـ١ ، تاريخ دمشق لابن عساكر .

وصلت إلى ٩٧ مرجعاً[١] ثم قال في آخرها : « ومراجع أخرى تعرف من حواشي الكتاب »[٢] .

ورتب المؤلف رحمه الله تعالى فهرس أهم المراجع موضوعياً حسب العلوم ، كالتفسير وعلومه ، والعقيدة والفرق ، والفقه وأصوله وتاريخه ، والتاريخ ، والأدب ، وجاءت عناوين المراجع تحت كل علم كيفياً بدون ترتيب تاريخي أو ألفبائي ، لكن وضع لكل كتاب عنوانه باختصار ، واسم مؤلفه أو شهرته باختصار أيضاً ، وبعض البيانات المختصرة غالباً عن دار النشر ، ومكانه ، وتاريخه .

وأشار الأستاذ الدكتور محمد أديب صالح في مقدمته للطبعة الثانية إلى الظروف القاسية التي شهدها المؤلف رحمه الله تعالى ، وشهد بها إخوانه الذين كان يسكن معهم في القاهرة حين اضطرته تلك الظروف ، وهو يجمع المادة العلمية للموضوع أن يغادر الشقة إلى مكان آخر ؛ حيث لا يجد المراجع إلا بصعوبة أشد ، لا يحجز الأذى عنه ومخاطر الاتصال إلا عناية الله[٣] .

سادساً : الأسلوب واللغة :

إن لغة الكتاب صحيحة وقويمة ، وفيها الدقة ، وانتقاء الكلمات ، والحفاظ على المصطلحات ، واجتناب التقعر والغرابة .

وإن أسلوبه واضح رفيع ، سلسل ، بل هو أسلوب أخّاذ وفتّان ، لأنه جمع البيان والفصاحة مع فصاحة المعاني ، وعمق الأفكار ، وروعة العرض والمناقشة والتحليل ، ودقة الحوار ، وموضوعية الجدل ، وأمانة

---

(١) السنّة ومكانتها في التشريع ، ص٥١٠ .
(٢) المرجع السابق ، ص٥١٣ .
(٣) السنّة ومكانتها في التشيع ، مقدمة الطبعة الثانية ، ص٨ .

الكلمة ، وصدق العاطفة ، وحماسة الفكرة ، والغيرة الصادقة .

وكيف لا يكون الأسلوب واللغة في القمة ؟! والمؤلف رحمه الله تعالى خطيب مصقع ، وأديب كبير ، وداعية مجاهد بقلمه وحديثه وحواره ، وقد ملك ناصية البيان ، وتفنَّن في صنوف الخطابة والكتابة والتصنيف والحديث الجذاب ، وهو صاحب القلم السيّال منذ نعومة أظفاره وشبابه .

أقول : إن أسلوب الكتاب أخّاذ ، ويأسر القارىء ، وما بدأت قراءة فكرة ، أو أردت الرجوع إلى مسألة فيه ، إلا وأجبرت كرهاً لمتابعة القراءة حتى أنسى نفسي ، وأنسى أصل الهدف الذي قصدته ، ولولا مخافة الإطالة ، والاضطرار للاختصار ، لنقلت النصوص المؤيدة ، والساحرة ، وينطبق ذلك على الجوانب العلمية المعمَّقة المعروضة الدقيقة المؤيدة بالأدلة والحجج ، والاختصار والإيجاز ، وعلى القصص التي يرويها المؤلف رحمه الله في لقاء العلماء من مختلف الفئات والطوائف والمذاهب[١] ، ويضطر القارىء أن يتابع الرواية والقصة ، ويغذِّي قلبه وروحه بالنفس الطيب الطاهر ، والوقائع المذكورة ، وسرد الأفكار المطروحة[٢] .

كل ذلك مع عفة اللسان ، ونقاء الكلمات ، وحمل شرف العبارة ، والموضوعية ، والأدب الرفيع ، والإشارة الناعمة إلى المآخذ ، حتى مع الخصوم وأعداء الإسلام كالمستشرقين[٣] ، ومع المخالفين في الفكر

---

(١) انظر : لقاءات المؤلف رحمه الله تعالى مع المستشرقين وحديثه معهم، ص٢٦ وما بعدها.

(٢) انظر : لقاء المؤلف رحمه الله تعالى مع الشيخ عبد المحسن شرف الدين ، ص٢٣ .

(٣) انظر : موقفه الرصين المثالي القدوة في سماعه أقوال أستاذه الدكتور علي حسن عبد القادر (ص٣٣ وما بعده) الذي تبنَّى آراء المستشرق جولد زيهر ، وخاصة طعنه بالزهري ، وكيف رجع المؤلف رحمه الله إلى المصادر فجمع المعلومات ، ثم =

والأدب والأسلوب من علماء المذاهب[١] ، ومع أصحاب الرأي المخالفين في السنّة وحجيتها ومكانتها[٢] .

وكان التمهيد ـ مثلاً ـ من أمتع المباحث وأجملها ، فيجمع في أسلوبه بين العقل والقلب ، والفكر والروح المتألقة ، والغيرة الصادقة والبحث العلمي المعمَّق ، والمناقشة الهادئة ، والحماس المعتدل ، والحوار الجاد ، والأمثلة الحية التي تكاد أن تنطق ، مع الإقناع الحتمي لما يورده عن المستشرقين ، وما يرد به رداً واضحاً جلياً على « ظلمات أبي رية » .

إن طبيعة الموضوع تفرض المنهج المناسب له ، وإن موضوع الكتاب يتناول السنّة بشكل عام كما سبق في التوصيف ، وما يتعلق بتدوينها ، وعلومها ، وتاريخها ، واستعراض المطاعن والشبه التي وجهت لها ، ومناقشتها ، وردها ، ثم الوصول إلى مكانتها في التشريع الإسلامي وحجيتها ، واقتضى هذا من المؤلف رحمه الله تعالى أن يلتزم منهجاً علمياً رصيناً ، دون أن يصرِّح به ، أو يرسمه في مقدمته ، لكن « توافر للمؤلف القدرة على البحث العلمي ، وتتبع الأمور في مظانها »[٣] ، « وبطريقة منهجية جامعة . . وروح علمية منصفة »[٤] ، ويتجلَّى هذا المنهج بالخطوط التالية :

= عرضها على أستاذه ، فتراجع عن آرائه ، ثم ألّف كتابه المعتدل القومي (نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي) ، ثم انظر : موقفه من الخوارج ، ص٩٩ ، ١٥٥ .

(١) انظر هذا المؤلف الهادىء الموضوعي المتسم بأرقى عبارات الأدب مع الشيخ محمود أبو رية (ص١٨) ، وعتابه الشديد له على أسلوبه البذيء ، وهجومه السابق على العلماء (ص٥٨ـ٦٠) .

(٢) انظر : مناقشته للشيعة والخوارج ، ص١٤٧ .

(٣) من مقدمة الطبعة الثانية ، بقلم الأستاذ الدكتور محمد أديب صالح لكتاب (السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي) ، ص٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص٨ .

١ـ **المنهج التاريخي** : وذلك بالتتبع لأحداث التاريخ ومجرياته ، وأقوال المؤرخين لأخبار الأمة والخلافة ، وللعلم والعلماء ، والسنّة وعلومها ، فلزم المؤلف « التتبع التاريخي للأدوار التي مرَّت بها السنّة ، ووضع الإصبع على مكمن الداء في الماضي والحاضر ، ومواقف العلماء التي ردّت الأمور إلى نصابها[١] ، ومثاله : الفصل الثالث من الباب الثاني عن السنّة مع منكري حجيتها قديماً ، حججهم والرد عليها (ص١٦٥ـ١٧٥) ، والفصل السادس عن السنّة مع المستشرقين (ص٢١١ـ٢٣١) ، وعرضه لتاريخ الزهري والأمويين (ص٢٣٢) وترجمته لأبي هريرة (ص٣٥٣) ، وتراجم أئمة المذاهب الفقهية وأصحاب كتب الصحاح والسنة الستة (ص٤٣٥ـ٤٩٤) .

٢ـ **المنهج النقدي** : جمع المؤلف رحمه الله تعالى ما ورد من شبه عن السنة ، وما ورد عليها من آراء لبعض المستشرقين والمستغربين قديماً وحديثاً ، وبحث آراء المخالفين للسنّة ، والمتشككين فيها ، ونقدها نقداً علمياً رزيناً ، وفنّد حججهم ، بتحليلها جزئياً ، وبيان كل شبهة أو جزئية ، وردها ردّاً محكماً ، مُدعماً بالدليل النقلي والعلمي ، ومستعيناً بالنصوص الشرعية في الكتاب والسنّة[٢] ، ونصوص العلماء ، والمؤرخين ، وكشف الزيف والتحريف لكثير من نقول المستشرقين والمستغربين ، وفضح مصادرهم ، وبيّن وهنها وضعفها ، وقيمتها العلمية أمام المصادر الأصيلة والكتب المعتمدة[٣] ، وأن ذلك لا يتفق مع

---

(١) المرجع السابق ، ص٨ .

(٢) انظر : الفصل الرابع من الباب الثاني عن السنّة مع منكري حجيتها حديثاً ، وذكر الشبه والجواب عنها واحدة واحدة (ص١٧٦ ـ ١٨٩) ، والفصل الخامس عن السنّة مع منكري حجية الآحاد ، وبيان الشبه والجواب عنها (ص١٩٠ ـ ١٩٤) .

(٣) انظر قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها محمود أبو رية في طعنه وتشكيكه =

المنهج العلمي الصحيح الذي يدّعيه المستشرقون ورواد الفكر الغربي ، مع سقطاتهم وتزويرهم وجهلهم .

٣ـ منهج المقارنة : اعتمد العلامة السباعي رحمه الله تعالى على منهج المقارنة في الآراء بين المذاهب العقدية أحياناً ، والمذاهب الفقهية أحياناً أخرى ، فيمهد للفكرة ، ويحلل عناصرها ، ويبين نقاط الاتفاق فيها ، ويحرر محل النزاع ، ويعرض الأقوال ، ثم الأدلة ، ثم المناقشة ، ثم الوصول إلى النتيجة والترجيح وإثبات الصحيح والأقوى ، مع تعليله وتأييده بالأدلة النقلية والعقلية ، ويظهر ذلك جلياً في الباب الثاني من الكتاب .

فمثال المقارنة بين المذاهب العقدية الفصل الأول عن السنّة مع الشيعة والمعتزلة (ص١٤٧ ـ ١٥٤) ، والفصل الثاني عن السنّة مع المعتزلة والمتكلمين (ص١٥٥ ـ ١٦٤) .

ومثال المقارنة بين المذاهب الفقهية : الفصل الثالث عن السنّة مع منكري حجيتها قديماً والرد عليهم (ص١٦٥ـ١٧٥) ، والفصل الرابع عن السنّة مع منكري حجيتها حديثاً (ص١٧٦ ـ ١٨٩) .

ومثال المقارنة بين آراء علماء الأصول الباب الثالث في مرتبة السنّة في التشريع الإسلامي (ص٤٠٩ ـ ٤٣٤) ويظهر منهج المقارنة بوضوح في الفصل الثالث في نسخ السنّة بالقرآن ، والقرآن بالسنة (ص٤٢٩ـ٤٣٣) .

= بأبي هريرة (ص٤٠٤ـ٤٠٦) ، وكيف تغافل تماماً عن موطأ مالك وصحيحي البخاري ومسلم والسنن الأربعة ومسند أحمد ، ومدونات السنة المعتبرة ، واعتمد كتاب الحيوان وكتب جرجي زيدان ، ودائرة المعارف البريطانية ، وكتب بروكلمان وفيليب حتي ، وإدواد جرجس ، وجبرائيل جبور ، وإبراهيم لوقا ، وجولد تسهير ، وكيمر .

٤ـ **المنهج التحليلي** : يعرض العلامة السباعي رحمه الله تعالى للنصوص الشرعية في الكتاب والسنة ويحللها ، ويبين مضمونها ، ويصل إلى الإرشادات والأحكام المستخلصة منها .

كما يعرض نصوص العلماء ، والمستشرقين ، والمستغربين ، حرفياً ، وينقلها من كتبهم ، ثم يحللها ، فيبين المراد منها ، وقد يشير إلى ما وراءها من خطط ونوايا ؛ تذرقرنها في النص ، ثم يرد عليها ، ويفند ما فيها[١] .

كما يظهر من منهج العلامة السباعي رحمه الله تعالى ما يلي :

١ـ **تخريج الأحاديث بعزوها لمشهور كتب السنّة** ، فإن كان الحديث في صحيح البخاري أو صحيح مسلم اكتفى بتصحيحهما ، وإن كان في سائر كتب السنن أشار إلى درجته باختصار (ص ٦٦هـ ١ ، ٢ ، ٣) .

٢ـ **الخطة جيدة ، واضحة ، متسلسلة ، مترابطة** ، وترتيبها منطقي بالانتقال من المقدمات للنتائج ، ومن التمهيد إلى الموضوع ، ومن البحث المعمَّق لإثبات صحة السنّة ، والرد على الطاعنين فيها ، إلى بيان مكانتها في التشريع الإسلامي وتأكيد حجيتها ، ثم العرض لتراجم أئمة المذاهب الفقهية لشرح موقفهم من السنّة ، ثم الإشارة إلى كتب السنّة الستة بإيجاز .

---

(١) انظر نقد العلامة السباعي لمنهج المستشرقين في البحث ، وتحاملهم على الحضارة الإسلامية (ص٣٧) ، وكشفه لمصادر الشيخ محمود أبو رية ، وتقليده للانحراف والشذوذ تاريخياً ، وارتباطه بفكر المستشرقين حاضراً (ص١٧) ، وانظر ما أورد السباعي من نص الدكتور علي حسن عبد القادر في اعتبار مالك ليس محدثاً ، وأن الموطأ ليس كتاب حديث ، والرد على شبهته وجوابها تفصيلاً (ص٤٧٤ وما بعدها) ، وخاصة عبارة « تقوى المتأخرين » والرد عليها (ص٤٧٧) .

٣ـ وضع عناوين جانبية جيدة ، تقسّم المبحث إلى جوانب رئيسة ، وتساعد في التركيز على النقاط المهمة ، وتقسّم الموضوع إلى فقرات واضحة .

٤ـ كان ينقل الأخبار والروايات وما جاء في بعض المصادر بعقل ثاقب ، وفكر وقّاد ، وكان ينقد ما لا يقبله عقل (ص٩٨ س٦) ، ويشكك أحياناً في بعض الأخبار وينقدها ، فإن تبين له صحته فيما بعد استدرك ذلك في الطبعة اللاحقة ، وتراجع عما قال (ص٨٩ هـ٢) ، (ص٩٩ س٤ من أسفل) ، (كلام ابن مهدي) ، أو يؤيده ويؤثّقه ويشير إلى موطن الغرابة والاستهجان فيه (ص٢٣ هـ١ ، كتاب عبد المحسن شرف الدين الشيعي عن أبي هريرة) .

٥ـ الموضوعية : كان عرض السباعي رحمه الله تعالى موضوعياً ، دون تعصب ، فنقل عن وضع الأحاديث من الرافضة ، ثم قال : « وضارعهم الجهلة من أهل السنّة » ، ثم قال : « وكذلك فعل المؤيدون للعباسيين » ، ثم دافع عن الخوارج وأنهم أقل الفرق الإسلامية كذباً ، لأنهم يرون كفر مرتكب الكبيرة أو مرتكب الذنوب مطلقاً ، فلا يستحلون الكذب ، ثم قال : « ولكني رأيت الأدلة العلمية على عكس نسبة الوضع إلى الخوارج » (ص٩٨ـ١٠٠) .

ثامناً : ملاحظات :

إن الكمال لله وحده ، وإن هذا الكتاب القيّم المفيد الفريد لا يخلو من الملاحظات التي لا تقلل قيمته ، ولا تغض من مكانته وشأنه ، ولكنها تساعد على توجيهه للكمال ، أهمها :

١ـ جاء تخريج الأحاديث متواضعاً ، واكتفى بعزو الحديث لأحد كتب السنّة ، مع بيان الصحابي الراوي له ، دون تحديد الجزء والصفحة

والرقم ، مثل (ص٦٧هـ ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥) ، (ص٦٦هـ ١ ، ٢ ، ٣) ولعله التزم المنهج الذي كان متبعاً في القرن الرابع عشر الهجري .

٢ـ **قلة المراجع في التوثيق** ، فيكتفي مثلاً في الهامش الواحد بكتاب واحد في أصول الفقه كإرشاد الفحول ، وهو في الدرجة الثانية من كتب الأصول (ص٦٦هـ ٤) ، أو يكتفي بكتاب الرسالة للشافعي (ص٦٨ هـ١) ، أو الموافقات فقط ، أو طبقات ابن سعد فقط ، أو جامع بيان العلم فقط ، فالتوثيق بشكل عام متواضع وقليل ، فهو يكتفي بمصدر واحد ، ولكنه أصيل ومعتمد غالباً .

٣ـ **يكتفي أحياناً بعزو الحديث لأحد كتب السنّة في الصلب** دون الإشارة له بالهامش (ص٧٧ س٦) ، (ص٨٠ س٥) ، (ص٨٥ رقم ١) ، (ص٩٠ ف٢) .

ويفعل مثل ذلك بالنقل عن كتاب ، ويذكر عنوانه واسم مؤلفه في الصلب ، وينقل عنه ، ثم لا يحدد الجزء والصفحة (ص٨٤ س٧) .

٤ـ **وردت آثار بدون عزو نهائي لها** . (ص٨٢ س١٠) .

٥ـ إن البيانات الواردة عن المراجع المذكورة في آخر الكتاب (ص٥١٠) **بيانات قليلة وناقصة ومختصرة** ، ولكنها جاءت على نسق ومنهج التأليف في ذلك الوقت .

٦ـ وردت مراجع كثيرة في حواشي الكتاب ، **ولم توضع في الفهرس الأخير** ، ولكن نبه إليها المؤلف رحمه الله تعالى في آخر القائمة (ص٥١٣) ؛ بقوله : « ومراجع أخرى تعرف في حواشي الكتاب » .

٧ـ جاءت **الخاتمة** (ص٤٣٥ـ٤٩٤) على غير المتوقَّع عادة بتلخيص الآراء والنتائج التي وصل إليها البحث ، بل جاءت الخاتمة عن مجرد ترجمة لأئمة المذاهب الأربعة (أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ،

وأحمد) ، وترجمة أصحاب الكتب الستة في الحديث والسنة (البخاري ، ومسلم ، والنسائي وسننه ، وأبي داود وسننه ، والترمذي وجامعه ، وابن ماجه وسننه) .

وسوّغ العلامة السباعي رحمه الله تعالى (ص٤٣٣) ذلك بكلمة موجزة فقال : « ونحن نختم ذلك بخاتمة موجزة عن موقف الأئمة الأربعة من السنّة ، وبيان مكانتهم فيها ، مع ذكر تراجم موجزة لأصحاب الكتب الستة ، وفذلكة صغيرة عن كل كتاب » ، ولعله أراد أن يكون موقف الأئمة الأربعة من السنّة هي النتيجة والخاتمة لبحثه ، وأن تكون ترجمة أصحاب كتب السنّة الستة والتعريف بكتبهم ثمرة عملية تاريخية علمية لحال السنّة ومكانتها عند المسلمين ، وعدَّ ذلك خاتمة البحث ، وخاصة أنه لم يترجم لأئمة المذاهب الفقهية ترجمة معهودة ، بل عرض الجوانب العلمية لهم ، وخاصة ما يتعلق بالسنة والحديث[1] ، فعرض نبذة مختصرة عن الإمام مالك ، ثم انتقل البحث عن الموطأ ، وكذا عن الشافعي ومسنده وسننه ، وأحمد ومسنده .

٨ـ قال العلامة السباعي رحمه الله تعالى في ترجمة الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى (ص٤٣٧) : « وأكثرهم بين المسلمين أتباعاً » .

وهذا أمر مشكوك فيه ، فليس أتباع أبي حنيفة هم الأكثر أتباعاً في العالم الإسلامي اليوم .

٩ـ قال العلامة السباعي رحمه الله تعالى عن مسند الشافعي ، وسنن

---

(١) انظر في ترجمة الإمام أبي حنيفة ـ موقفه من الحديث وصلته بالسنة ـ (ص٤٤٨ وما بعدها) ، وفي ترجمة مالك بحثه عن الموطأ (ص٤٦٩) ، وفي ترجمة الإمام الشافعي بيَّن دوره في الدفاع عن السنّة (ص٤٧٩) ، وفي ترجمة الإمام أحمد عرض كتاب المسند (ص٤٨٢) .

الشافعي ، قال : « ويظهر أنه استخراج تلاميذه لا من تأليفه ، كما هو الحال في مسانيد أبي حنيفة » (ص٤٨٠) .

وهذه دعوى عريضة لم يقدم المؤلف رحمه الله دليلاً عليها ، وتحتاج إلى دراسة وبحث وتقصٍّ ومتابعة لمعرفة صحتها .

١٠ـ عندما ترجم العلامة السباعي رحمه الله تعالى لأئمة الحديث ؛ فبدأ بالبخاري ثم بمسلم ، وهذا لانزاع فيه ، ثم انتقل إلى أصحاب السنن ، فبدأ بالنسائي (ص٤٨٩) ، ثم أبي داود ، ثم الترمذي ، ممَّا يوحي بأن النسائي هو المقدَّم ، مع أن جمهور العلماء يقدمون أبا داود والترمذي على النسائي .

١١ـ جاءت تراجم أصحاب السنن (ص٤٨٦ وما بعدها) موجزة جداً ومختصرة ، وكان التوثيق قليلاً جداً ، وقد يعتمد على مرجعين (ص٤٨٩ ، ٤٩٢) ، وبدون مرجع نهائياً للترجمة (ص٤٩٠) ، ومرجع واحد (ص٤٩٣) .

وبعد :

فإن هذا الكتاب قمة في أسلوبه وعرضه وموضوعه ، وإن القارىء يحسُّ بالنور الذي يشعُّ منه ، وبالروح الصادقة التي تقف خلفه ، وبالإخلاص الكامل الذي يدفع كاتبه ، وكل ذلك يقف خلف السر والسحر الذي يأسر قارئه في المتابعة ، والتعلق ، بل وزيادة القراءة ، ومعاودة القراءة مرة بعد مرة .

جزى الله العلامة الداعية المجاهد الشيخ مصطفى السباعي خير الجزاء ، وأجزل مثوبته ، وغفر له ، ونفع الله بعلمه ، وبارك الله في أولاده الذين يرعون آثاره وينشرونها ، ونسأل الله تعالى أن ينفعنا بها ، وأن يلهم الأمة العودة إلى دينها وشريعتها وعلمائها المخلصين ؛ لتحظى

بخيري الدنيا والآخرة ، وليسطع الحق ، وينتشر النور ، وتتأكد الحقائق ، ويومئذ يظفر المؤمنون بنصر الله تعالى ، وتأييده في الدنيا ، وينالون الرضا والقبول في الآخرة .

وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم ، والحمد لله رب العالمين .

* * *

الخاتمة

وختاماً لهذا البحث ألخِّص النتائج التي وصلت إليها ، ثم أقدم بعض التوصيات والاقتراحات :

أولاً : نتائج البحث :

١ـ السنّة : هي ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير .

٢ـ السنّة : هي المصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية باتفاق العلماء .

٣ـ السنّة : ضرورية وحتمية لفهم القرآن ، وتطبيق الإسلام .

٤ـ حفظ الله تعالى السنّة عن طريق العلماء والأئمة والدعاة والمفكرين .

٥ـ السنّة قلعة صامدة ، وصخرة عاتية في وجه أعداء الإسلام الذين أرادوا النيل منها والطعن بها ، والتشكيك فيها ، والعبث بمضامينها ، فارتدت سهامهم خائبة .

٦ـ لا تزال السنّة مطمعاً للأعداء ، ومطمحاً للدس والعبث ، ولذلك يجب الاستمرار في دراستها ، وحفظها ، وبيان مكانتها في الإسلام عامة ، والتشريع خاصة .

٧ـ بذلت جهود جبارة في حفظ السنّة ، وبيان حجيتها ، وتمثلت في كتب ، وبحوث ودراسات ، وتتوج اليوم بمراكز للسنة ، واستعانة بالحاسوب لحفظها .

٨ـ العلامة المجاهد الداعية مصطفى السباعي هو ناصر السنّة في القرن الرابع عشر الهجري .

٩ـ إن كتاب (السنّة ومكانتها في التشريع) أهم كتاب في موضوعه في هذا العصر .

ثانياً : التوصيات والمقترحات :

١ـ وجوب التركيز على أهمية السنّة ، ومكانتها في التشريع ، في مختلف وسائل الإعلام المرئية ، والمكتوبة في الصحف والمجلات ، والمسموعة ، وفي المساجد والمدارس ، والكليات ، والجامعات .

٢ـ نشر الكتب والدراسات التي تبين منزلة السنّة ، ومكانتها ، وصحتها ، وتدوينها ، وحفظها ، ووضعها في أيدي الناس .

٣ـ الاستمرار في متابعة الدسائس والمكر والمؤامرات التي تحاك عن السنّة ، وتشكك فيها ، وتثير الشبه حولها .

٤ـ تصنيف كتيبات عن السنّة بأسلوب مبسَّط ، ومستوى متوسط ، لعامة الناس ، والمثقفين وغير المختصين .

٥ـ دعم الدراسات التي تتعلق بالسنة ، وبذل الأموال في رعايتها .

٦ـ دعم المراكز العلمية المخصصة للسنة النبوية ، والعمل على نشر هذه المراكز في مختلف البلاد العربية والإسلامية .

٧ـ العمل على نشر كتب السنّة بمختلف علومها ، وعلى مستويات متعددة ، لتكون في أيدي الجماهير ، وعلى رفوف المؤسسات ، وأمام أعين صنّاع القرار .

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحبه ، ومن تبعه ، والحمد لله رب العالمين .

* * *